فتيا في بيان

عقيدة أهل السنة

وحكم الرقص والغناء والاختلاط بالنساء

كتبها

الشيخ العلامة الفقيه خطيب الجامع الأموي

جمال الدين محمد بن أبي الفضل التغلبي الدولعي

الدمشقي الشافعي ٥٥٥ - ٦٣٥هـ

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

دار الخزانة للنشر والتوزيع

فتيا في بيان

عقيدة أهل السنة

وحكم الرقص والغناء والاختلاط بالنساء

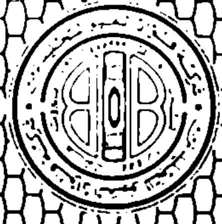
كتبها

الشيخ العلامة الفقيه خطيب الجامع الأموي
جمال الدين محمد بن أبي الفضل التغلبي الدولعي
الدمشقي الشافعي ٥٥٥ - ٦٣٥ هـ

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

دار الخزانة للنشر والتوزيع



فُتيا في بيانِ

عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

وَحُكم الرَّقْصِ وَالغِنَاءِ وَالاختِلاطِ بِالنِّسَاءِ

دار الخزانة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

هاتف دولة الكويت
0096567606033

هاتف المملكة العربية السعودية
00966562000733 - 00966568480019

dar.alkhezanah@gmail.com
dar.alkhezanah
dar_alkhezanah
dar_alkhezanah
0096567606033

مكتبة دار الخزانة
للنشر والتوزيع
الكويت

دولة الكويت - حولّي
شارع المثنى - مجمع البدري
وحدة رقم 5



فتيا في بيان

عقيدة أهل السنة

وحكم الرقص والغناء والاختلاط بالنساء

كتبها

الشيخ العلامة الفقيه خطيب الجامع الأموي

جمال الدين محمد بن أبي الفضل التغلبي الدولعي

الدمشقي الشافعي ٥٥٥ - ٦٣٥هـ

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي

قال الإمام أبو المظفَّر السمعاني (ت : ٤٨٩هـ) : «لا ينبغي لأحدٍ أن ينصرَ مذهبَهُ -الشافعي- في الفُروع ، ثم يرغَبَ عن طريقتِهِ في الأُصولِ» .

«الانتصار لأصحاب الحديث» تأليفه (٩)

وقال الإمام أبو الحسن الكرجي الشافعي (ت: ٥٣٢هـ) : «ولم يزَلِ الأئمَّةُ الشَّافعيَّةُ يأنَفونَ ، ويَسْتَنْكِفونَ أن يُنْسَبوا إلىٰ الأشعريِّ ، ويتبرَّؤونَ مِمَّا بَنىٰ الأشعريُّ مَذْهَبَهُ عليه ، ويَنْهَوْنَ أصحابَهم وأحبابَهم عن الحَوْمِ حوالَيْهِ» .

«درء التعارض» (٢/ ٩٦)

وقال الحافظُ الدَّقاق (ت: ٥١٦هـ) مُترجِمًا للإمام أبي منصور السَّمعاني : «أخذَ بالحديثِ ومذهبِ الإمام المُطَّلبي أبي عبد الله محمد بن إدريسَ القُرشِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- ، مِنْ دونِ مذْهَبِ الأشعري ، وتعلَّقَ بالكتاب والأثرِ ، والسُّنَّةِ والخَبرِ» .

«الرسالة» تأليفه (٩٩)

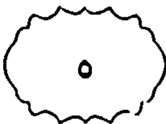
بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ، ونستعينُهُ ، ونستغفِرُهُ ، ونعوذُ بالله مِن شرورِ أنفُسِنَا ، ومِن سيئاتِ أعمالِنا ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضْلل فلا هاديَ لهُ .

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدهُ لا شَريكَ لهُ ، وأَشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ [الأحزاب] .

أمَّا بعد :

فقد بدأَ المذهبُ الشافعيُّ علىٰ يدِ إمامِه الإمام محمدِ بن إدريسِ الشَّافعي (ت: ٢٠٤هـ) مذهبًا سُنِّيًّا سلفيًا ، وقد أخذَ هذا المنهجَ عن الأئمَّةِ الذين سبقوهُ كسفيانَ ومالكٍ وغيرِهما .



ولذلك كان جواب شيخ الإسلام والمسلمين ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) لمَّا سُئلَ عن رجلين اختَلَفَا -وهما شافعيَّان- في مسألةِ عُلوِّ الله علىٰ خلقِهِ ، فكان مِن قولِه : «اعتِقادُ الشَّافِعيِّ ﷺ واعتِقادُ سَلَفِ الإسلامِ : كمالِكٍ ، والثَّورِيِّ ، والأَوزاعِي ، وابنِ المُبارَكِ ، وأحمد بنِ حنْبَلٍ ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيْه ...؛ هو ما كان عليهِ الصَّحابةُ والتَّابِعُونَ لهمْ بإحسَانٍ ، وهو ما نَطَقَ به الكتابُ والسُّنَّةُ»[1] .

لكن لم يُحفَظْ عن الإمام الشافعي الكلام المفصَّلُ في الردِّ علىٰ بعض البدع ، بسبب أنها لم تَحدُث إلَّا بعد عصرِهِ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «الشافعيُّ في أُصولِ الفِقهِ أَجودُ إجمالًا وتفصيلًا مِن مالكٍ ...، وأمَّا أُصولُ الدِّين والسُّنةِ والاعتقادِ : فللشَّافعيِّ فيها كلماتٌ جامعةٌ مُجملةٌ ، ومالكٌ أكثر تفصيلًا لها وبيانًا وردًّا علىٰ أهل الأهواءِ ، وتفصيلًا للكلامِ مِنَ الشَّافعيِّ ؛ كما تشهدُ بذلك نُصوصُهُ .

وأهلُ البدع في غيرِ الحنبليَّةِ أكثرُ منهم في الحنبليَّةِ بوجوهٍ كثيرةٍ ؛ **لأنَّ نُصوصَ الإمام أحمدَ في تفاصيل إثباتِ السُّنةِ**

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٢٥٦) .

ونفي البدعِ أكثرُ مِنْ غيرِهِ بكثيرٍ»[1].

ثم جاءَ طُلَّابُ الإمام الشافعيِّ فكانوا علىٰ عقيدتِه ومسلَكِهِ في الأُصولِ والفروعِ، ولم يَعرِفُوا سِوَىٰ ذلك، كالحُميدي (ت: ٢١٩هـ)، والمُزَني (ت: ٢٦٤هـ)، والربيع بن سليمان (ت: ٢٧٠هـ)، والبُويطي (ت: ٢٣١هـ) الذي مات مسجونًا بسبب امتناعِه عن القولِ بخلقِ القُرآنِ[2]، وغيرِهم مِن عُلماءِ زمانِهم.

وهكذا كان حالُ تلاميذِ تلاميذِهِ، كالإمام محمدِ بن نصر المروزيِّ (ت: ٢٩٤هـ)، والإمام زكريا السَّاجي (ت: ٣٠٧هـ)، والإمام ابن خزيمةَ (ت: ٣١١هـ).

ولم يزل الشافعيةُ علىٰ طريقةِ الشَّافعيِّ، حتىٰ خرجَ

---

(١) «فضائل الأئمة الأربعة» تأليفه (١١، ١٣).
وهذا مِن أسباب قِلَّةِ المُبتدعةِ في الحنابلةِ حتىٰ صاروا عَلَمًا علىٰ السُّنةِ، فالمُبتدعُ الذي يدَّعي أنه حنبليٌّ نصوصُ الإمام تُدينُهُ في باب الصِّفاتِ وفي غيره، ولا يستطيعُ إظهارَ مُخالفته، بخلافِ بعض الأئمَّةِ الذين لم تأتِ لهم نصوصٌ مُفصَّلة في بعض المسائل.

(٢) انظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٥)، (٢/ ٣٢٧).
وكان يقول وهو مقيد في حبسه: «إنَّما خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ بـ«كُنْ»، فإذا كان «كُنْ» مَخلوقًا، فمخلوقٌ خَلَقَ مخلوقًا» ؟!
رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٤٠).

عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب (ت: ٢٤٠هـ) [١] ، وأبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) [٢]، فانتسبا إلىٰ مذهبِ الشَّافعيِّ ، ثُمَّ نَشَرَا بدعةَ التَّعطيلِ بين المُنتسبينِ إليه .

ثم بدأتْ مدرسةُ الأشعريَّةِ الكُلَّابيةِ بالانحسارِ ، وخروجِ مدرسةِ مُعتزلةِ الأشاعرةِ والتي كان مِن أبرزِ أعلامِها أبو منصور البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) [٣]، والقُشيري (ت: ٤٦٥هـ) [٤]، وأبو المعالي الجُويني (ت: ٤٧٨هـ) [٥] .

ثم زادَ الطِّينُ بِلَّةً ، وزادَ انحرافُ الأشاعرةِ أكثرَ فأكثرَ ، فجاءَ أربابُ المدرسةِ الفَلسفيَّةِ الأشعريَّةِ [٦]، والتي جَمَعتْ بين الفلسفة والتَّصوفِ ، ووضعت القوانين لردِّ نُصوصِ الوَحي ، وأبرز أعلام هذه المدرسة : أبو حامد الغزالي (ت : ٥٠٥هـ) [٧]،

---

(١) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٣٦) .

(٢) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٣٦) .

(٣) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٣٦) .

(٤) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٥٣) .

(٥) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٥/ ١٦٥) .

(٦) انظر هذه المدارس بالتفصيل في كتاب : «المدارس الأشعرية دراسة مقارنة» تأليف د . محمد الشهري ، رسالة دكتوراه صدرت عن دارالهدي النبوي بالمنصورة ، ودار الفضيلة عام (١٤٣٦) .

(٧) ترجمته في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٦/ ١٩١) .

والرازي (ت: ٦٠٦هـ)[١].

وكان مِمَّا فَتَنَ الشَّافعيةَ بهذا المذهبِ الدَّخيلِ ، ما لهؤلاءِ مِن علومٍ وكُتُبٍ في الفقهِ والأُصولِ وغيرهما ، وما حصل مِن انتصارِ كثيرٍ مِن الوُلاةِ لهم ، وتولِّي الكثير منهم للأوقاف والقضاءِ وغيرها ، ثم تسلُّطِهم -أعني الأشاعرة- علىٰ الناس بقوَّةِ السُّلطانِ في نشرِ مَذهبِهِم ، ومنعِ ما سِواهُ[٢].

ثم اشتهرَ عند بعض الناس أنه لا يُتصوَّرُ وُجودُ شافعيٍّ إلَّا أن يكون أشعريًّا ، كما أنَّ الحنفيَّ لا يكونُ إلَّا ماتُريديًّا !

وهذه الرسالةُ التي بين يديكَ تكذيبٌ لهذه الدَّعوىٰ ، وكم في أئمَّةِ الشَّافعيةِ مَن كانوا علىٰ عقيدةِ السَّلفِ ، ولم يَعرفوا

---

(١) ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٨١) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه : «فهو مِن أعظمِ المُتكلِّمينَ سفسطةً وتَشكيكًا ، وهذا مِن جُملةِ سَفسَطَتِهِ ، لا يُعرَفُ في جِنس المُتكلِّمينَ مَن هو أعظمُ تقريرًا للشُّكوكِ والشُّبهاتِ الباطِلةِ وأَضعفُ جوابًا عَنها مِنهُ» . «بان تلبيس الجهمية» (٨/ ٤٦٥) .
قلتُ : ثم انتشرَ مذهبُ التشكيك في الأشاعرة بعده ، وكثرت فيهم الحيرة والاضطراب . انظر : «المسألة الحموية» لابن تيمية (٨٦-٩٣) بتحقيقي .
(٢) مع التَّنبيه إلىٰ أنَّ بعضَ هؤلاء العُلماءِ رَجَعَ عن مُعتقدِه الأشعَرِيِّ ، إلَّا أنَّ كُتُبَهُ التي صنفها قديمًا بقيت تُدرَّس وتقرأ .

عقيدةَ الأشعريِّ ولا الكُلابيِّ ، بل كانوا يحارِبُونَها ويطعنون فيها [1] .

قال الإمام أبو الحسن الكرجي الشافعي (ت: ٥٣٢هـ) : «ولم يزَلْ الأئمَّةُ الشَّافعيَّةُ يأنفونَ ويَسْتَنْكِفونَ أن يُنْسَبوا إلىٰ الأشعريِّ ، ويتبرَّؤونَ مِمَّا بَنىٰ الأشعريُّ مَذْهَبَهُ عليه ، ويَنْهَوْنَ أصحابَهم وأحبابَهم عن الحَوْمِ حوالَيْهِ» [2] .

وقال الحافظُ الدَّقاق (ت: ٥١٦هـ) مُترجِمًا للإمام أبي منصور السمعاني : «كان -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِمَّنْ يُضْرَبُ به المَثَلُ في ابتداءِ أمْرِهِ بمَذْهَبِ أبي حنيفةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ، فتَرَكَهُ ، وأخذَ بالحديثِ ومذهبِ الإمام المُطَّلبي أبي عبد الله محمد بن إدريسَ القُرشِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ، مِنْ دونِ مذْهَبِ الأشعري ، وتعلَّقَ بالكتاب والأثرِ ، والسُّنَّةِ والخَبرِ» [3] .

ولا تصحُّ النِّسبةُ للشَّافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ- وهو مخالفٌ لهُ في أُصولِ الدِّين التي هي الأساسُ ، والأصلُ ، والقاعدةُ .

---

(١) لي رسالةٌ سميتُها : «عقائد الأئمة الشافعية» كانت في الأصل مقدمةً لهذه الرسالة ، ثم مع البحث والتنقيب والنقل توسعت حتىٰ تجاوزت أكثر من مئتي صفحة ؛ فرأيت بعد استشارة أهل العلم والاختصاص أنْ أُفردها بالطِّباعة .

(٢) نقله الشيخ الإمام الثقة ابن تيمية في «درء التعارض» (٢/ ٩٦) .

(٣) «الرسالة» تأليفه (٩٩) .

قال الإمام أبو المظفَّر السمعاني الشافعيُّ (ت:٤٨٩هـ) : «لا ينبغي لأحدٍ أن ينصرَ مذهبَهُ في الفُروع ، ثم يرغَبَ عن طريقتِهِ في الأُصولِ»[(١)].

ومِن الغريب أنَّهم يقولون بلِسانِ المقالِ -أو الحالِ- : نحنُ شافعيةٌ في الفروع ، أشاعرةٌ في الأُصولِ ! ويأمرونَ بتقليدِ الشَّافعي في الفقهِ ، ثم يُخالفونَهُ في الاعتقادِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- في أثناءِ كلامِه علىٰ الفلاسفةِ : «**فالنَّبيُّ عندَهم يُشْبِهُ -مِن بعضِ الوُجوهِ- أئمَّةَ المذاهبِ عندَ المُتكلِّمينَ** ، كأبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، والشَّافعيِّ ، وأحمدَ بن حنبل ، وإسحاقَ بن راهُويه ، وسفيانَ الثَّوريِّ ، واللَّيثِ بن سعدٍ ، والأوزاعيِّ ، وداودَ بنِ عليٍّ ، وغيرِ هؤلاء مِن أئمَّةِ الفقهاءِ !

فإنَّ المُتكلِّمين يُعظِّمونَ هؤلاءِ في عِلمِ الشَّريعةِ العَمَليَّةِ والقضايا الفقهيَّةِ ، وأمَّا في الكلام وأُصولِ الدِّين ، مثل : مسائل التَّوحيدِ ، والصِّفاتِ ، والقَدَرِ ، والنُّبواتِ ، والمعادِ ، فلا يلتزمونَ مُوافقةَ هؤلاءِ ، بل قد يجعلونَ شُيوخهم المُتكلِّمين أفضلَ منهم في ذلك !

---

(١) «الانتصار لأصحاب الحديث» تأليفه (٩).

وقد يقولون : إنَّهم وإنْ عَلِمُوا ذلك لكن لم يَبسُطوا القولَ فيه ، ولم يُبيِّنوهُ كما فَعَلَ ذلك شُيوخُ المُتكلِّمين»[1] .

قلتُ : وهذا ما تراهُ في عامَّةِ المُنتسبين لأئمَّةِ الدِّين ، يأخذونَ بأقوالهم في الفقهِ ، ثم يتركونَهُ في أُصولِ الدِّينِ ، ويأخذونَ بأقوالِ أهلِ البدعِ !



قصَّةُ هذا الكتابِ :

كنتُ أبحثُ في المخطوطاتِ التُّركية ، وفي المجموعاتِ التي تحتوي أكثرَ مِن رسالةٍ ، ووقعَ بصري علىٰ هذه الرِّسالةِ ، فنظرتُ فيها ، فإذا هي رسالةٌ تَجري علىٰ طريقةِ السَّلفِ ، وصاحبها عالمٌ فقيهٌ وخطيبٌ ، فحفظتُها في جهازي «الحاسب الآلي» ، ثم طبعتُها لأعيدَ قراءتها مِن جديدٍ قراءةً متأنيةً ؛ ولأنظرَ فيها هل هي مطبوعةٌ بأيِّ صورةٍ مِن صورِ الطباعةِ ، مُفردةً ، أو ضِمنَ مجموعةٍ ، أو مُحقَّقةٌ كبحثٍ أو غيره ، فلم أعثُر لها علىٰ أيِّ أثرٍ ، فعزَمتُ علىٰ تحقيقها .

ومِن فضلِ اللهِ أني دوَّنتُ معلوماتِها علىٰ الأوراقِ

---

(١) «الرد علىٰ المنطقيين» تأليفه (٤٤٣-٤٤٤) .

المطبوعةِ ، ثم قدَّر اللهُ عليَّ أنْ يتلَفَ الحاسِبُ الآلي عندي ويذهبَ جميعُ ما فيه مِن كتبٍ مطبوعةٍ وغيرِ مطبوعةٍ ، وتشتملُ علىٰ الكثير جدًّا مِمَّا كتبتُهُ ولم أَنشرهُ بعدُ !

ومِمَّا ذهبَ ما صوَّرتُهُ مِن مئاتِ المخطوطاتِ النَّفيسةِ ! ومنها هذه المخطوطةُ ، إلَّا أنِّي طبعتُها قبل ذلك ، ودوَّنتُ معلوماتها علىٰ الورقة الأولىٰ ، فكانت عمليَّةُ البحثِ عنها مرَّةً أُخرىٰ سهلةً - والحمدُ للهِ علىٰ كلِّ حالٍ - .

وكنتُ قد كتبتُ في «تويتر» وصيةً لطُلَّاب العِلم والباحثين أحثُّهم علىٰ حفظِ ملفَّاتِهم عبرَ الطُّرُقِ المُتيسِّرة حتىٰ لا يحصلَ لهم ما حَصَلَ لي مِن ضياع عامَّةِ كُتُبي ومخطوطاتي ، والتي لم أستطع استرجاعَها إلىٰ هذه اللَّحظةِ ، والحمدُ للهِ علىٰ ما قَضَىٰ وقدَّرَ .

فاشتغلت في هذه المخطوطة ، وأردتُ كتابةَ مُقدِّمةٍ لها في «عقيدةِ الأئمةِ الشَّافعية» فوجدت أني كتبت شيئًا كثيرًا ، حتىٰ انقلبت المقدمة إلىٰ كتاب ، والكتاب إلىٰ ملحق !

فرأيتُ حينها أنْ أجعل هذه الرسالة بعنوان : «فُتْيا في عقيدة أهل السنة ، وحكم الرقص والغناء والاختلاط بالنساء» للحافظ الدَّولعي (ت: ٦٣٥هـ) » .

ثم بعد طباعة رسالة الدولعي أُتبِعُها بكتاب مفردٍ في «عقيدة الأئمة الشافعية» كما ذكرتُهُ سابقًا .

وللعلم فإنَّ هذه الرسالة تُنشَرُ لأوَّلِ مرَّةٍ ، ولم يُسبق أن نُشِرت حسب بحثي وسؤالي ، والحمدُ لله علىٰ توفيقِه .

وقد قسَّمتُ الدراسة إلىٰ خمسة مطالب :

المطلب الأول : عقيدة الإمام الشافعي .

المطلب الثاني : التعريف بالمؤلف .

المطلب الثالث : التعريف بالكتاب .

المطلب الرابع : النسخة الخطية .

المطلب الخامس : عملي في الكتاب .

كتبه

د. دغش بن شبيب العجمي

كان الله له



المطلب الأول : عقيدة الإمام الشافعي

الإمام المحدِّث القرشي محمد بن إدريس الشافعي (ت : ٢٠٤هـ) ليس له كتاب خاص في بيان اعتقاده ، بل الموجود نصوص مروية عنه ، ومنقولة في كتب أصحابه وطلابه وأتباعه (١) .

وسأذكرُ شيئًا مُختصرًا تظهرُ فيه عقيدة الإمام الشافعي التي تُخالِفُ عقائدَ الأشاعرةِ مِمَّا تبرأُ به ساحتُهُ مِمَّن يَنتسِبُ إليه مِنهم .

فمِن كلامه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الذي فيه إثباتُ عُلوِّ اللهِ علىٰ خَلْقِه ، قوله : «خِلافةُ أبي بكرٍ رضي الله عنه حقٌّ قَضاها الله تعالىٰ في سمائِهِ ، وجمعَ عليها قُلوبَ عِبادِهِ» (٢) .

وقال : «إنَّهُ علىٰ عرشِهِ في سمائِهِ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كيفَ

---

(١) وقد كُتبت رسالة دكتوراه بعنوان «منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة» للدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل في (٥٩٠) صفحة ، ذكر كلام الإمام الشافعي من كتبه ، ومن كتب العلماء الثقات ، وبيَّن اعتقاده الموافق لما عليه السلف في باب : التوحيد ، والصفات ، والإيمان ، والقدر وغيرها

(٢) رواه ابن قدامة في «العلو» (١٢٤ رقم ١٠٩) ، وذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٦٥) وصحَّحه .

شاءَ ، وأنَّ اللهَ تعالىٰ ينزلُ إلىٰ سماءِ الدُّنيا كيف شاءَ»[1] .

وقال : «للهِ أسماءٌ وصِفاتٌ لا يسعُ أحدًا ردُّها ، ومَن خالفَ بعدَ ثُبوتِ الحُجَّةِ عليه ، كفرَ ، وأمَّا قبلَ قيامِ الحُجَّةِ ؛ فإنهُ يُعذَرُ بالجهلِ ، ونُثْبِتُ هذه الصِّفاتِ ، ونَنْفي عنه التَّشبيهَ ، كما نفىٰ عن نفسِهِ فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾[2] .

ونحو ذلك : إخبارُ اللهِ سبحانهُ إيَّانا أنَّهُ سميعٌ بصيرٌ .

وأنَّ لهُ يديْنِ ؛ لقولِه : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة : ٦٤] .

وأنَّ لهُ يمينًا ؛ لقولِهِ : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ ﴾ [الزمر : ٦٧] .

وأنَّ لهُ وجهًا ؛ لقولِه : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ ﴾ [القصص:٨٨]، وقولِه : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الرحمن] .

---

(١) رواه الهكاري في «اعتقاد الشافعي» (١٨ رقم ٤) ، وابن قدامة في «العلو» (١٢٤ رقم ١٠٨) ، وذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٥٥) ، و«العرش» (٢/ ٢٢٧ رقم ٢٠٠) .

(٢) وفي لفظ قال : «نُثبتُ هذه الصِّفاتِ التي جاءَ بها القرآنُ ووَرَدَتْ بها السُّنةُ ، ونَنْفي عنه التَّشبيه ...» . «السير» للذهبي (٢٠/ ٣٤١) .

وأنَّ لهُ قَدَمًا ؛ لقولِه : «حتىٰ يَضَعَ الرَّبُّ فيها قَدَمَهُ» [1] ، يعني : جهنَّمَ .

وأنَّهُ يَضْحكُ مِنْ عبدِهِ المؤمِنِ ؛ لقولِهِ ﷺ للذي قُتلَ في سبيلِ اللهِ : «إنَّهُ لَقِيَ اللهَ وهو يَضحَكُ إليه» [2] .

وأنَّهُ يَهْبِطُ كُلَّ ليلةٍ إلىٰ سماءِ الدُّنيا ؛ لخبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ بذلك [3] .

وأنَّهُ ليس بأعْوَرَ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ إذْ ذكرَ الدَّجَّالَ فقال : «إنَّهُ أعوَرُ ، وإنَّ ربَّكُمْ ليسَ بأعوَرَ» [4] .

وأنَّ المُؤمنينَ يَرَوْنَ ربَّهُمْ يومَ القيامةِ بأبصارِهِم كما يَرونَ

---

(1) رواهُ البُخاريُّ (٦/ ١٣٨ رقم ٤٨٤٩) ، ومُسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(2) رواه البخاري (٤/ ٢٤ رقم ٢٨٢٦) ، ومسلم (٣/ ١٥٠٤ رقم ١٨٩٠) بلفظ: «يضحَكُ اللهُ إلىٰ رجلينِ يَقتُلُ أحدُهُما الآخرَ ، يدخلان الجنةَ ؟! يُقاتل هذا في سبيل الله فيُقتَلُ ، ثم يتوبُ الله علىٰ القاتل فيُستشهدُ» .

(3) رواه البخاري (٢/ ٥٣ رقم ١١٤٥) ، ومسلم (١/ ٥٢١ رقم ٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(4) والبخاري (٤/ ١٦٦ رقم ٣٤٣٩) ، ومسلم (١/ ١٥٥ رقم ٢٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

القمرَ ليلةَ البدرِ .

وأنَّ لـهُ إصْـبَعًا ؛ لقولِـه ﷺ :«مـا مِـنْ قَلْـبٍ إلَّا وهـو بـينَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ»[(١)].

انتهىٰ كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- [(٢)].

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وأَعقِدُ قلبي ولساني علىٰ أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ ، والكلامُ في اللَّفظِ والوَقْفِ بدعَةٌ .

والإيمانُ : قولٌ وعَمَلٌ ، يَزيدُ ويَنقصُ»[(٣)].

---

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٤) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) رواه الهكاري في «اعتقاد الإمام الشافعي» (٢٠-٢١ رقم ٧) ، وأبو طالب العشاري في رسالته «اعتقاد الإمام الشافعي» (١٦-١٧) ، والإمام أبو الحسن الكرجي في رسالته «الفصول» كما في «الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ١٨٢-١٨٣) ، والياسوفي (ت: ٧٨٩هـ) في «معتقد الإمام الشافعي» (٨٢-٨٦) ، وذكر أوله الإمام الذهبي في «السير» (١٠/ ٧٩-٨٠) ، و«العرش» (٢/ ٢٢٩) ، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤١٨) .
قال الحافظ الذهبي في «العرش» : «رواه شيخ الإسلام [الهكاري] في عقيدة الشافعي وغيره ، بإسناد كلهم ثقات» .

(٣) رواه الهكاري في «اعتقاد الشافعي» (١٨ رقم ٤) ، وابن قدامة في «العلو» (١٢٤ رقم ١٠٨) ، وذكره الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٥٥) ، و«العرش» (٢/ ٢٢٧ رقم ٢٠٠) .

وقال : «القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ ، ومَن قالَ مخلوقٌ فهو كافرٌ» [1].

وقال الشَّافعيُّ لحفص الفَرْد لمَّا قال : «القرآنُ مخلوقٌ» : «كفرتَ باللهِ العظيمِ» [2].

وقال : «وإنَّما خَلَقَ اللهُ الخلقَ بـ«كن» ، فإذا كانت مخلوقةً فكأَنَّ مخلوقًا خُلِقَ بمخلوقٍ» [3].

وعن علي بنِ سَهلٍ الرَّمليِّ أنَّه قال : سألتُ الشافعيَّ عن القُرآنِ ، فقالَ لي : كَلامُ اللهِ غَيرُ مَخلوقٍ .

قُلتُ : فمَن قال بالمَخلوقِ ، فما هو عِندَكَ ؟

قال : «كافِرٌ» . فقُلتُ لِلشّافعيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- : مَن لَقِيتَ مِن أُستاذِيكَ قالوا ما قُلتَ ؟

---

(١) رواه اللالكائي (٢/ ٤٧٤ رقم ٣٦٨، ٣٧٣) ، والآجري (١/ ٥٠٩ رقم ١٧٦) ،والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٦١٢ رقم ٥٥٣- ٥٥٥) ، والهكاري (١١) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (٢٤٠) ، واللالكائي (٢/ ٤٧٣ رقم ٣٦٧، ٣٦٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٣) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠/ ١٠٥ رقم ١٩٩٣٢، ٢٠٩٣٣) ، و«الأسماء والصفات» (١/ ٦١٣ رقم ٥٥٤) .

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١) .

قال : «ما لَقِيتُ أحَدًا مِنهُم إلَّا قال : مَن قال فيْ القُرآنِ : مَخلوقٌ ، فهو كافِرٌ عِندَهُم»[1].

وذكر الشافعيُّ إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة ، فقال : «أنا مُخالِفٌ لهُ في كلِّ شيءٍ ، وفي قولِه : لا إلهَ إلَّا اللهُ ، لستُ أقولُ كما يقول : أنا أقولُ : «لا إلهَ إلَّا اللهُ الذي كلَّم موسىٰ مِن وراءِ حجابٍ ، وذاكَ يقولُ : الذي خَلَقَ كلامًا أَسمَعَهُ موسىٰ مِن وراءِ حِجابٍ»[2].

وقال -رَحِمَهُ اللهُ- : «مَن قال لَفظي بالقُرآنِ مَخلوقٌ ، أو القرآنُ بلفظي مخلوقٌ فهو جهميٌّ»[3].

قلتُ : وهل يقولُ الأشاعرةُ بغيرِ هذا ؟!

فإنهم يقولونَ : إنَّ القرآنَ الذي بين أَيدينا مخلوقٌ ، وأَلفاظُنا به مَخلوقةٌ ، فهم لَفظِيَّةٌ[4] ، بل شرٌّ مِنَ اللَّفظيَّةِ ، بل إنَّ اللَّفظيةَ

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ٨٣ رقم ٢٠٩٣٤) ، و«الأسماء والصفات» (١/ ٦١٣ رقم ٥٥٥) .

(٢) رواه البيهقي في «المناقب» (١/ ٤٠٩) .

(٣) رواه اللالكائي (٢/ ٦٠٩ رقم ٥١٥) ، والهكاري (١٢) .

(٤) وقد تواتر عن السلف أن «اللفظية» من الجهمية . انظر -علىٰ سبيل المثال- : «السنة» للخلال (٧/ ٦٣-١١٧) ، و«الشريعة» للآجري (١/ ٥٣٢-٥٥٠) ، و«الإبانة» لابن بطة (١/ ٣١٧-٣٥٤).

الأوائل خيرٌ منهم ! فلمْ يُحفَظ عن أحدٍ منهم أنه قال : إنَّ اللهَ لم يتكلَّم بحرفٍ ولا صوتٍ ، ولا نفىٰ أحدٌ منهم تعلُّقَ الكلام بالمشيئةِ والقُدرةِ ، حتىٰ خرج ابنُ كُلَّاب ، ثم تَبعهُ الأشاعرةُ بهذه المقالةِ (١) .

وأمَّا الإيمان ، فكلامُ الإمام الشافعي فيه كثيرٌ ، يُقرِّرُ ما يُقرِّرُهُ أهلُ السُّنةِ مِن أنَّ الإيمانَ : قولٌ ، وعملٌ ، واعتقادٌ ، يزيدُ ويَنقُصُ (٢) .

ومِمَّا قال : «الإيمانُ : قولٌ ، وعملٌ ، واعتقادٌ بالقلبِ ، ألَا تَرَىٰ قولَ اللهِ ﷻ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] يعني : صلاتَكم إلىٰ بيتِ المقدسِ ، فسمَّىٰ الصلاةَ إيمانًا ، وهو قولٌ ، وعملٌ ، وعقدٌ» (٣) .

وفي القَدَرِ يُنكِرُ مذهبَ الجبريَّةِ والقَدَريَّةِ ، وكلُّ هذا خلاف ما يعتقدُه الأشاعِرةُ (٤) .

---

(١) انظر : «الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ٣٦٤، ٣٧٩) .

(٢) انظر : ما رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (٢٣٧) ، وابن بطة (٢/ ٨٢٦ رقم ١١١٩) ، واللالكائي (٥/ ٨ رقم ١٣٧٣) ، والبيهقي في «المناقب» (١/ ٣٨٧) .

(٣) رواه ابن عبد البر في «الانتقاء» (١٣٥) .

(٤) انظر : «اعتقاد الإمام الشافعي» للهكاري (٢٤) وما بعدها ، واللالكائي (٤/ ٥٠٥ رقم ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤٣) ، و«المناقب» للبيهقي (١/ ٤١٣) ، و«الانتصار» للعمراني (٣/ ٨٠٠) .

أمَّا «عِلمُ الكلام» فكلامُ الإمام الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كثيرٌ في ذَمِّه وذمِّ أهلِه، حتىٰ إنه قال: «حُكْمي في أهلِ الكلامِ أن يُضرَبُوا بالجريدِ والنِّعالِ، ويُطافَ بهم في القبائلِ والعشائرِ، ويُقالَ: هذا جزاءُ مَن تركَ الكتابَ والسُّنةَ، وأقبَلَ علىٰ الكلام»[1].

وقال: «لأنْ يَبتَليَ اللهُ المرءَ بكُلِّ ذنبٍ نَهىٰ اللهُ عنهُ ما عَدَا الشِّركَ، خيرٌ لهُ مِنَ الكلامِ»[2].

ويَعرفُ أدنىٰ مُطَّلعٌ أنَّ الأشاعِرةَ هم مِن رُؤوسِ عُلماءِ الكلام، وأكثرُ مَن صنَّفَ فيه، وأدخَلَهُ في كتبِ العقائدِ والأُصولِ.

قال الإمامُ الحافظُ الذَّهبيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٤٨هـ): «والكلامُ في مثل هذا كثيرٌ مِن الشَّافعيِّ، فقد جَمَعَ شيخُ الإسلام أبو الحسن الهكَّاري، والحافظُ أبو محمد عبد الغني، وأبو الحسن بن شكر، وغير واحدٍ أقوالَ الشَّافعيِّ في أصولِ

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧٨)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (١٣٤)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٠٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٨)، والعمراني في «الانتصار» (١/ ١٣٠).
قال الذهبي: «لعلَّ هذا متواترٌ عن الإمام». «السير» (١٠/ ٢٩).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (٢٢٥)، وابن بطة (٢/ ٥٣٤ رقم ٦٦١)، واللالكائي (١/ ٣٢٢ رقم ٢٦٥)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٤)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١١٥، ٢٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١).

الاعتقادِ، وذلك موجودٌ بأيدي الناس»[1].

وله كلامٌ حسنٌ علىٰ الصوفية يكشف حقيقتهم، ويُبيِّنُ ضلالهم، فمِمَّا قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لو أنَّ رجلًا تَصَوَّفَ مِن أوَّلِ النهارِ لم يأتِ عليه الظُّهرُ إلا وجدتَهُ أحمق»[2].

وقال: «ما لَزِمَ أحدٌ الصوفية أربعين يومًا فعادَ عقلُه إليه أبدًا»[3].

وقال: «أُسُّ التَّصوُّفِ الكَسلُ»[4].

وقال: «خَلَّفْتُ خَلْفي بِالعِراقِ شيئًا يُقالُ لهُ: التَّغْبيرُ، أَخْرَجَتْهُ الزَّنادِقَةُ؛ لِيَشْغَلُوا بهِ عنِ القُرآنِ، وهو القَضِيبُ»[5].

وهذا ما أحدَثَ الصُّوفيةُ مِنَ الإنشادِ والرَّقصِ.

وذمَّ الشافعيُّ السَّماعَ الموجودَ عندهم -كما سيأتي-[6].

---

(١) «العرش» تأليفه (٢/ ٢٣٠).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٤٢)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٢٠٧)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٨٤٨).

(٣) رواه أبو نعيم (٩/ ١٤٢)، وابن الجوزي (٨٤٨).

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٣٦-١٣٧).

(٥) سيأتي تخريجه في ص (٦٨).

(٦) سيأتي الكلام علىٰ الرَّقص والتَّغبير في الرسالةِ المُحقَّقة.

وعلىٰ أيَّةِ حالٍ، فإنَّ المُطَّلِعَ علىٰ كُتُب الشَّافعيِّ، وترجمتِهِ وحالِهِ، وما نقَلَهُ أصحابُهُ، يعلَمُ عِلمَ اليقينَ تعظيمَهُ للنُّصوص مِن الكتابِ والسُّنةِ، واتباعَهُ لطريقةِ أهل الحديثِ، وبُعدَهُ عن الرَّأي وأهلِهِ، وتحذيرَهُ عن عِلمِ الكلامِ، وأهلِ البدعِ (١).

ويظهرُ هذا كذلك في طُلَّابِهِ الذين ساروا علىٰ طريقتِهِ السُّنِّيَّةِ السَّلفيةِ.



(١) انظر في كلامه وموقفه من أهل البدع علىٰ اختلافهم: «منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة» (٢/ ٤٧٩-٥١٤) للعقيل.

المطلب الثاني : التَّعريفُ بالمُؤلِّفِ

هو خطيبُ الجامع الأموي بدمشقَ المُفتي أبو عبدِ الله جمالُ الدِّينِ محمدُ بنُ أبي الفَضْلِ بن زيد بن ياسين بن زيد بن قَايِد بن جَمِيل ، التَّغْلبي ، الأرقمي ، الدَّوْلَعي[(١)] .

وُلِدَ بالدَّوْلَعيَّةِ - مِن قُرىٰ المَوْصِل- سنة خمس وخمسين وخمسمئة ، وقَدِمَ دِمشقَ ، فَتَفَقَّهَ بعَمِّه خطيب دِمشقَ ضياءِ الدِّين عبد الملك بن زيد الدولعي (ت : ٥٩٨هـ) .

روىٰ عن : ابن صدقة الحرَّاني ، وشيخ الشيوخ أبي القاسم عبد الرحيم بن إسماعيل ، وعمه الفقيه أبي القاسم عبد الملك ابن زيد الخطيب ، وأبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي ، وغيرهم .

ووَلِيَ بعدَ عَمِّهِ ، وطالت مُدَّتُهُ ، مَنعهُ المُعظَّم مِن الفَتوىٰ مُدَّةً ، وكان جمال الدِّين شديدًا علىٰ الرَّافضةِ .

---

(١) قال ياقوت الحموي: «قريةٌ كبيرةٌ بينها وبين المَوْصل يومٌ واحدٌ علىٰ سير القوافل في طريق نصيبين» . «معجم البلدان» (٢/ ٤٨٦) ، و«مراصد الاطلاع» للبغدادي (٢/ ٥٤٢) .
وهي الآن تبعد عن شمال الموصل بـ(٣٥) كيلو تقريبًا ، وتقع بين سنجار والموصل ، إلَّا أنها مُندثرةٌ .

روىٰ عنه : ابن الحلوانية ، والجلال ابن الصابوني ، وخادمه سليمان بن أبي الحسن ، وجماعة .

ودرَّسَ مدةً بالغزالية .

وأنشأ المدرسة الدولعية ، ولذلك نُسِبتْ له [1] .

وكان فصيحًا ، مهيبًا ، له سمتٌ حسنٌ ، مفخَّم كلامه .

وكان مِن كُبراءِ أهل عصره ، والمُعظَّمين فيه [2] .

تولىٰ خطابة الجامع الأموي بعد وفاة عمه ، وكانت وفاته سنة (٥٩٨هـ) ، إلىٰ وفاة المترجم له سنة (٦٣٥هـ) ، فتكون مدة خطابته سبعًا وثلاثين سنة [3] .

لم تذكر الكتب التي ترجمت له مُصنَّفاته ، والظَّاهرُ أنهُ اشتغلَ بالتَّدريس والخطابةِ عن التَّصنيفِ ، ولم أجد لهُ سِوىٰ هذه الرسالةِ التي هي عِبارةٌ عن فُتيا مُختصرةٍ .

---

(١) قاله النعيمي الدمشقي في «الدارس في تاريخ المدارس» (١/ ١٨٢) .

(٢) انظر : «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣/ ٦٥٠) .

(٣) انظر : «البداية والنهاية» (١٦/ ٧١٨) .

ماتَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في جُمادىٰ الأولىٰ ، سنة خمس وثلاثين وستمائة ، عن ثمانين سنة ، وولي الخطابة أخ له دونه بكثير في العلم .

قال الحافظُ الذهبي : «لم يُطوِّلْ أخوه ، ودفن الدولعي بجيرون بمدرسته ، وكان من أعيان الشافعية»[1] .

---

(١) انظر في ترجمته : «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٣/ ٢٥) ، و«التكملة لوفيات النقلة» مؤسسة الرسالة (٣/ ٤٧٨) ، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ١٩٢) ، «البداية والنهاية» (١٧/ ٢٣٩) ، و«طبقات الشافعية» لابن كثير (٢/ ٧٦٨) ، و«طبقات الشافعية» لابن قاضىٰ شهبة (٢/ ٨٨) .
وكتب التراجم شحيحة في ذكر حياته ومؤلفاته وشيوخه وطلابه وغير ذلك ، وكم وُجدَ أُناسٌ وُصِفوا بالإمامة والعلم ، ولم يُوجد لهم ذِكرٌ في كتب التَّراجِم ، ووجد ذكرٌ لأناس لا يدانونهم في العلم والديانة ! ولا تزال المطابع تخرج كتب التراجم والمشيخات التي كانت حبيسة مراكز المخطوطات ، هذا عدا ما فُقِدَ ، أو أُتلِفَ ، أو احتَرَقَ ، أو أُحرِقَ !

المطلب الثالث : التعريف بالكتاب ، وأهميته

الكتابُ عبارةٌ عن جوابٍ لسؤالٍ وُجِّهَ للعلَّامة جمال الدين الدَّوْلَعيِّ ، ثم قُرِئَ عليه بعد ذلك في مجلسٍ .

والسؤال كان حول «عقيدة أهل الحقِّ من السَّلفِ الصالح ، وعن قومٍ يرقصونَ ويُغَنُّونَ ويُصَفِّقونَ ، ويُخالِطونَ النِّساءَ الأجانبَ ، ويَزعُمونَ أنهُ دينٌ وحقٌّ» .

فأجابَ بجوابٍ سديدٍ في بيان بعض عقائدِ أهل السُّنةِ ، ثم تكلَّمَ علىٰ حُرمةِ ما يفعلُهُ الصُّوفيةُ مِن الرَّقصِ والغِناءِ والاختلاطِ بالنِّساءِ بجوابٍ مُختَصرٍ حسنٍ .

ولا شكَّ أنَّ الأخلاقَ لها ارتباطٌ وثيقٌ بالعقيدةِ ، فكُلَّما صلحتِ العقيدةُ استقامتِ الأخلاقُ .

ولذلك خَتَمَ شيخُ الإسلام ابن تيمية كتابَه الفذَّ في العقيدة المسمىٰ بـ«العقيدة الواسطية» بالكلام علىٰ ما يأمرُ بهِ أهل السُّنة مِن حُسنِ الأخلاقِ ، وما يَنهونَ عنهُ مِن قبيحها .



المطلبُ الرابعُ : النُّسخةُ الخطيَّةُ

أثناءَ بحثي في مخطوطاتٍ كثيرةٍ ، يسَّرَ اللهُ لي الوقوفَ علىٰ هذه النُّسخةِ الفَريدةِ ، والتي كانت ضِمنَ مجموعٍ نفيسٍ ، فيه :

«تفسير ما أبهم من القرآن الكريم» ، للسهيلي .

و«الإشارات إلىٰ بيان الأسماء المبهمات في الحديث» ، للنووي ، و«المقنع» ، لأبي عمرو الداني ، و«الشفا في الطب مختصر أبي نعيم» ، للتيفاسي .

و«جمل من عين أخبار مصر وفضائلها وصفاتها» ، للحسن بن إبراهيم .

و«الورقات» للجويني ، و«رسالة» في ورقات ، للقاضي عبد الوهاب المالكي البغدادي ، و«غريب القرآن» ، و«شرح قصيدة كعب بن زهير» ، لموسىٰ بن أبي زيد ، و«المثلث» لقطرب .

وجملٌ مِن العقائدِ نظمًا ونثرًا .

وكان مِن بينِها سؤالٌ موجَّهٌ للعلامة الخطيب الدَّوْلعي

حول «عقيدة أهل الحقِّ من السَّلفِ الصالح ، وعن قوم يرقصون ويغنون ويصفقون ، ويخالطون النساء الأجانب ، ويزعمون أنه دينٌ وحقٌّ» .

تقع هذه الرسالة من ورقة (٧٥) إلىٰ (٧٨) .

خطُّها جيِّدٌ ، قليلةُ الخطأِ .

وهي مِن مكتبة عاطف أفندي في تركيا ، ورقمها (٢٨١٥) .

وللأسف الكتب التي ترجمت للمؤلف قليلة جدًا ، وليس فيها سوىٰ أسطر قليلة ، ولم تذكر شيئًا مِن كُتُبِهِ ورسائلِه .



المطلبُ الخامسُ : عملي في الكتابِ

كان عملي في الكتاب كالآتي :

١- نسختُ الأصل ، ثم عارضتُه مِرارًا لتخرجَ النُّسخة علىٰ أكملِ وأتمِّ وَجهٍ .

٢- الآياتُ جعلتُها علىٰ رسم المُصحفِ ، ثم عزوتُها إلىٰ سورها ، وجعلتُها في المتنِ حتىٰ لا أُثقِلَ الكتابَ بالحواشي .

٣- الأحاديثُ والآثارُ جعلتُها بين مُزدوجتين « » .

٤- خرَّجتُ جميعَ الأحاديثِ ، وطريقتي في تخريج الأحاديث : إنْ كان في الصَّحيحين ، أو في أَحَدِهما اكتفيتُ بتخريجه بالعزو إليهما ، فإنْ لم يكُن في الصَّحيحينِ أو في أحدِهما ، اجتَهَدتُ في تخريجِه مِن مظانِّهِ مِن الكُتب المَشهورةِ ، ثم بيَّنتُ حُكمَ العُلماءِ الموثوقينَ عليه .

٥- ضَبَطتُ المتنَ بالتَّشكيل حتىٰ تتيسَّرُ قراءتُهُ لكلِّ أَحَدٍ .

٦- علَّقتُ علىٰ ما رأيتُ أنَّ مِن المناسب التعليق عليه ، بتوضيح مُشكِلٍ ، أو نقلِ إجماعٍ ، أو ذِكرِ تعريفٍ ، أو عَرْضِ مسألةٍ مُهمَّةٍ ، ونحو ذلك .

٧- كتبتُ مُقدِّمةً للرسالةِ كالمدخل لها ، بيَّنتُ فيها عقيدة الإمام الشافعي ، وجعلتُها مختصرةً ، وأمَّا النَّقل عن أئمةِ الشَّافعية ، وبيان انتصارهم لعقيدة أهل السنة السلفية فهذا في كتاب سيتبعه بحول الله وقوَّته .

وذلك لأني كنتُ قد كتبتُ مقدمة في «عقيدة أئمَّة الشَّافعيةِ» ، وأكثَرْتُ مِن النَّقل عن أئمَّةِ السُّنةِ منهم ، بحيثُ مَن قرأَ هذه المُقدِّمةَ استبانَ لهُ أنَّ أئمَّةَ الشَّافعيةِ كانوا علىٰ عقيدةِ السَّلفِ إلَّا مَن شذَّ منهم بعدَ ذلك ، وسَلَكَ أَوْعَرَ المَسالِكِ ، ثم رأيتُ أنَّ المُقدِّمةَ تجاوزت الكتاب بكثير ، فرأيتُ إفرادها بكتاب مُستقلٍّ .

٨- لم أصنع إلَّا فهارس الموضوعات ، والمراجع ؛ لأنَّ الرسالةَ صغيرةٌ ولا تَحتَمِلُ الفهارسَ الكثيرةَ ، ولأنَّ المقصدَ مِن الفهارس غيرُ موجودٍ هُنا .

وباللهِ التَّوفيقُ .



لا اله الا الله عدة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الامام العالم الفقيه بقية السلف محدث الشام
تاج الخطبا جمال الدين ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل بن يزيد التغلبي الشافعي
الدولعي قراءة عليه وانا اسمع قلت رضي الله عنك هذه العقيدة
فاقر بها وذلك سلخ ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة بالجامع في دمشق
في زاوية الخطابة فقال رضي الله سالني بعض اصحابي ان اذكر له عقيدة
اهل الحق من السلف الصالح وعن قوم يرقصون ويغنون ويصفقون
ويخالطون النسا الاجانب ويزعمون انه دين وحق فعلت ذلك
وبالله التوفيق اعلموا ارشدك الله الى الهدى ودين الحق ان الله
واحد احد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ولم يتخذ صاحبة
ولا ولدا ليس كمثله شي وهو السميع البصير سميع بصير حي قيوم
قادر مقتدر مريد متكلم والقران كلامه ووحيه وتنزيله
وان الله تعالى كلم موسى كفاحا بلا واسطة قال الله تعالى وكلم
الله موسى تكليما وان المتلو في المحراب المكتوب في المصاحف المحفوظ
في الصدور كلامه على الحقيقة وان جميع ما ورد في الكتاب والسنة
من ايات الاستوا وحديث النزول وغيرها من الصفات محمول
على ما يليق بجلال الله تعالى وكبريائه وعظمته من غير تمثيل ولا تشبيه
ولا تكييف وان الايمان بالقدر كله خيره وشره فالخير والشر من الله
تعالى وان الاسلام بني على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة والحج وصوم رمضان وانه لا يكون
في الكاينات حركة ولا سكون الا بمشية الله تعالى وقدرته وارادته
وان محمدا بشير وخاتم الانبيا وشريعته ثابتة الى يوم القيامة
هي ناسخة لجميع الشرايع وان خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ابو بكر المقدم ثم عمر ثم عثمان ثم علي وكل واحد منهم كان
احق بالخلافة ايام حياته ومن ولايته ونحب اهل بيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونترضى عنهم وعن جميع الصحابة ولا نقطع
لاحد بجنة ولا نار الا من قطع له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نخلد

الورقة الأولىٰ من النسخة الخطية

٣٨

هذا الاصل مبتدع اعاذنا الله واياكم من الاهوا المضله والبدع ونعوذ
بالله من الخذلان وأمّا ما شجر بين اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ورضي عنهم اجمعين من الحروب والوقايع فلا يجوز الخوض فيها ولا الكلام
لانهم كانوا افهم منا واولى وقال عليه السلام ثلاث اذا ذكروا
فامسكوا اذا ذكر القدر فامسكوا واذا قرئ القران فامسكوا
واذا ذكر اصحابي فامسكوا وقال عليه السلام اصحابي كالنجوم
بايهم اقتديتم اهتديتم وقال عليه السلام جدال في القران
كفر مراً في القران كفر فعليك ايها السايل بهذا الاعتقاد
فالزمه وادّ فرائض الله تعالى واذا اجتنبت ما نهاك الله عنه
تكون مقربا عند الله مطيعا ويدخلك الجنة جنة النعيم ولا تزغ
فتهلك قال الله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا
السُبُل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون

تمت العقيدة بحمد الله
ومنه

سئل الشيخ ابو بكر الطرطوشي رحمه الله ما يقول سيدنا الفقيه في جماعة
رجال اجتمعوا فيكثرون من ذكر الله تعالى وذكر محمد صلى الله عليه وسلم
ثم يوقعوا بالقضيب على شي من الاديم ويقوم بعضهم يرقص
ويتواجد حتى يقع مغشيا عليه ثم يحضروا شيا ياكلوه هل الحضور
معهم جايز ام لا افتنا يرحمك الله

الجواب اما الرقص والغنا فبطالة وجهالة وضلالة وما الاسلام الا كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأما الرقص والتواجد فاول من احدثه اصحاب السامري
لما اتخذ لهم عجلا جسدا له خوار قاموا يرقصون حوله ويغنون ويتواجدون
فهو دين الكفار وعباد العجل وأما القضيب فاول من احدثه الزنادقة ليشغلوا
به المسلمين عن كتاب الله تعالى واما كان مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه
كانما على رؤسهم الطير من الوقار فينبغي للسلطان ونايبه ان يمنعوا هذه الطوايف من
الحضور في المساجد وغيرها ولا يحل لاحد يومن بالله واليوم الاخر ان يحضر معهم ولا يعينهم
على باطلهم هذا مذهب الشافعي وابي حنيفه وملك واحمد بن حنبل وغيرهم من ايمة المسلمين

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية

فُتيا في بيانِ

عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

وَحُكْمِ الرَّقْصِ وَالْغِنَاءِ وَالاخْتِلاطِ بِالنِّسَاءِ

كتبها

الشَّيخُ العَلَّامَةُ الفَقِيهُ خَطِيبُ الجامِعِ الأُمَوِيِّ
جمالُ الدِّين محمَّد بن أبي الفضل التَّغلِبيُّ الدَّوْلَعِيّ
الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيّ ٥٥٥ - ٦٣٥ هـ

تَحْقِيقُ

د. دغش بن شبيب العجمي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لا إلهَ إلَّا اللهُ عُدَّةٌ

أَخبَرَنا الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ الفقيهُ، بَقِيَّةُ السَّلَفِ، مُحَدِّثُ الشَّامِ، تَاجُ الخُطباءِ جَمالُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الفَضْلِ ابنِ يَزِيدَ، التَّغْلِبِيُّ (١)، الشَّافِعِيُّ، الدَّوْلَعِيُّ، قِراءَةً عليهِ وَأَنا أَسْمَعُ: قُلتَ - رَضِيَ اللهُ عنكَ -: هذهِ العَقيدَةَ، فَأَقَرَّ بها، وذلِكَ سَلْخَ ذي القَعْدَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِئَةٍ بِالجامِعِ في دِمَشْقَ في زاوِيَةِ الخَطَّابِيَّةِ (٢)، فقالَ رضي الله عنه:

سَأَلَني بَعْضُ أَصحابي:

---

(١) في الأصل: «يزيد الثعلبى»، والمثبت من كتب التراجم.

(٢) هى التى بناها الأمير عز الدين خطاب بن محمود العراقى. انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٨/ ٢٦٣)، و«القلائد الجوهرية» لابن طولون (١/ ٤٣٣-٤٣٤).
والزاوية -فى الأصل-: المكانُ المُسَبَّلُ للأفعالِ الصَّالحةِ كالدُّروس العِلميةِ، وقراءةِ القرآنِ، والذِّكْرِ. انظر «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي (٢/ ١٥٢).

أَنْ أذْكُرَ لهُ عقيدَةَ أهلِ الحقِّ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ .

وعن قَوْمٍ يَرْقُصون وَيُغَنُّونَ وَيُصَفِّقُونَ ، ويُخالِطُونَ النِّساءَ الأجانِبَ ، ويَزْعُمونَ أَنَّهُ دينٌ وحَقٌّ ؟

فَقُلْتُ -وَباللهِ التَّوفيقُ- :

اعْلَمْ -أَرْشَدَكَ اللهُ إلىٰ الهُدَىٰ ودينِ الحَقِّ- : أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ فَرْدٌ صَمَدٌ ، ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ [الإخلاص] .

وَلَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً ولا وَلَدًا ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١ ﴾ [الشورىٰ] .

سَميعٌ بَصيرٌ ، حيٌّ قَيُّومٌ ، قادِرٌ مُقْتَدِرٌ ، مُريدٌ مُتَكَلِّمٌ .

وَالقُرْآنُ كَلامُهُ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ .

وَأَنَّ اللهَ تَعالىٰ كَلَّمَ مُوسَىٰ كِفَاحًا بِلا واسِطَةٍ ، قال اللهُ تَعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤ ﴾ [النِّساءُ] .

وَأَنَّ المَتْلُوَّ في المِحْرَابِ ، المَكْتُوبَ في المَصَاحِفِ ،

المَحْفُوظَ في الصُّدُورِ ، كَلامُهُ علىٰ الحَقيقةِ [1] .

وأنَّ جَميعَ ما وَرَدَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ :

مِنْ آياتِ الاستِواءِ [2] ، وحديثِ النُّزُولِ [3] وَغَيرِها مِنَ

---

(١) خلافًا لاعتقادِ الأشاعرةِ الذين يقولون : إنه عبارةٌ عن كلام الله أو حكايةٌ ، ويزعمون أنَّ ما بين أيدينا ليس بكلام الله ، وإنَّما كلامُهُ ما كان في نفسِهِ !
انظر : «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨، ٢٧٠-٢٧٣) ، و«التسعينية» (٢/ ٤٣٢-٤٣٩) ، و«الفتاوىٰ» (١٢/ ١٢٠، ٥٤٣) ، و«العقيدة السلفية في كلام ربِّ البرية» (٢٩٧-٣٠٠) .

(٢) قال إمام الأئمة ابن خزيمة الشافعي (ت: ٣١١هـ) : ««فنحنُ نُؤمنُ بخبَرِ اللهِ -جلَّ وعلا- أنَّ خالِقَنا مُسْتَوٍ علىٰ عرشِهِ ، لا نُبدِّلُ كلامَ اللهِ ، ولا نقولُ قولًا غيرَ الذي قيل لنا ، كما قالتِ المُعَطِّلَةُ الجهميَّةُ : إنَّهُ استولىٰ علىٰ عرشِهِ ، لا استوىٰ ، فبدَّلُوا قولًا غيرَ الذي قيل لهمْ ، كفِعْلِ اليهودِ كما أُمِرُوا أنْ يقولوا : حِطَّةٌ ، فقالوا : حِنطَةٌ ، مُخالفينَ لأمرِ اللهِ جلَّ وعلا كذلِكَ الجهميَّةُ» . «التوحيد» (١/ ٢١٦) .

(٣) قال الإمام ابن خزيمة : «نشهدُ شهادةَ مُقِرٍّ بلسانِهِ ، مُصدِّقٍ بقلبِهِ ، مُسْتَيْقِنٍ بما في هذه الأخبارِ ؛ مِنْ ذِكرِ نُزولِ الرَّبِّ ، من غيرِ أنْ نَصِفَ الكيفيَّةَ ؛ لأنَّ نبيَّنا المصطفىٰ لم يَصِفْ لنا كيفيَّةَ نُزولِ خالِقِنا إلىٰ سماءِ الدُّنيا ، وأَعلَمَنا أنَّهُ ينزلُ .
واللهُ جلَّ وعلا ولَّىٰ نبيَّهُ ﷺ بيانَ ما بالمُسلمينَ إليه الحاجةُ مِنْ أمرِ دينِهِمْ ، فنحنُ قائلونَ مُصَدِّقون بما في هذه الأخبارِ ؛ مِنْ ذِكرِ النُّزولِ ، غير مُتكلِّفينَ القولَ بصِفَةِ الكيفيَّةِ ؛ إذِ النَّبيُّ ﷺ لم يَصِفْ لنا كيفيَّةَ النُّزُولِ .
وفي هذه الأخبارِ ما بان وثَبَتَ وصحَّ : أنَّ اللهَ جلَّ وعلا فوقَ سماءِ الدُّنيا ، الذي خبَّرنا نبيُّنا ﷺ أنهُ يَنزلُ إليه ، إذْ مُحالٌ في لُغةِ العربِ =

الصِّفَاتِ مَحْمُولٌ علىٰ ما يَليقُ بِجَلالِ اللهِ تعالىٰ وكبرِيائِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ غيرِ تَمثيلٍ، ولا تَشبِيهٍ، ولا تكييفٍ[(١)] .

أنْ تقولَ : نَزَلَ مِنْ أَسفلَ إلىٰ أعلىٰ ، ومفهومٌ في الخِطابِ أنَّ النُّزولَ مِنْ أَعلىٰ إلىٰ أسفلَ» . «التوحيد» (١/ ٢٥٩) .

(١) قال الإمام قوام السُّنة الأصبهاني الشافعي (ت: ٥٣٥ هـ) : «الكلامُ في صِفاتِ اللهِ ﷻ ما جاءَ مِنها في كتابِ اللهِ ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصَّحيحةِ عن رَسُولِ الله ﷺ ، فمذهبُ السَّلفِ رَحمةُ الله عليهم أجمعينَ : إثباتُها وإجراؤُهَا علىٰ ظاهِرِهَا ، ونفيُ الكيفيَّةِ عنها ، وقد نفاها قومٌ فأبطلُوا ما أَثبتَهُ اللهُ ، وذَهَبَ قومٌ مِن المُثبتينَ إلىٰ البحثِ عنِ التَّكييفِ .
والطَّريقةُ المَحمودَةُ هي الطَّريقةُ المُتوسِّطةُ بينَ الأَمرينِ ؛ وهذا لأنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فرعٌ علىٰ الكلام في الذَّاتِ ، وإثباتُ الذَّاتِ إِثباتُ وُجودٍ ، لا إِثباتُ كيفيَّةٍ ، فكذَلِكَ إِثباتُ الصِّفاتِ ، وإِنَّما أثبتناها لأنَّ التَّوقيفَ ورَدَ بها ، وعلىٰ هذا مضىٰ السَّلفُ .
قال مَكْحُولٌ والزُّهرِيُّ : «أَمِرُّوا هذه الأحاديثَ كما جَاءَت» .
فإنْ قيلَ : كيفَ يصِحُّ الإيمانُ بما لا نُحيطُ علمًا بحقيقتِهِ ؟
قيلَ : إنَّ إيمانَنَا صحيحٌ بحقِّ مَن كُلِّفناهُ ، وعِلْمُنا مُحيطٌ بالأَمرِ الذي أُلْزِمناهُ ، وإنْ لم نَعْرِفْ ما تَحتَها حقيقةَ كيفيَّتِهِ ، وقد أُمرنا بأَن نُؤمِنَ بملائكةِ اللهِ ، وَكُتُبه ، ورُسُلِه ، وباليوم الآخِرِ ، وبالجنَّةِ ونَعيمِها ، وبالنَّارِ وعذابِها ، ومَعلُومٌ أنَّا لا نُحيطُ عِلمًا بِكُلِّ شيءٍ منها علىٰ التَّفصيل ، وإنَّما كُلِّفنا الإيمانَ بها جُملةً» . «الحجة في بيان المحجة» تأليفه (١/ ١٧٤-١٧٦) . وكرَّرَ هذا الكلام في مواضع ، انظر : (١/ ٢٨٨-٢٨٩) ، (٢/ ٤٤٥-٤٥٢) .

وَأَنَّ الإيمانَ بِالقَدَرِ [1] كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، فالخَيْرُ وَالشَّرُّ مِنَ اللهِ تَعالىٰ [2] .

---

(١) الإيمان بالقدر ركنٌ من أركان الإيمان ، قال تعالىٰ : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢ ﴾ ، وقال ﷻ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، ومن الأدلة حديث جبريل عليه السلام وفيه : «وتؤمِنَ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه» [رواه مسلم (٨)] .
قال طاووس : «أدركتُ ناسًا مِن أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ يقولون : كُلُّ شيءٍ بقدرٍ . قال : وسمعتُ ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : «كُلُّ شيءٍ بقدرٍ حتىٰ العجزُ والكيسُ ، أو الكيسُ والعجزُ» . [مسلم (٢٦٥٥)] .
وأمَّا تعريفُ القَدَرِ فهو : تقديرُ اللهِ للكائناتِ حَسْبَما سبقَ به عِلمُهُ ، واقْتَضَتْهُ حِكمتُهُ .
وأركانه أربعة : الأول : الإيمان بعِلم اللهِ السَّابقِ المُحيطِ بكُلِّ شيءٍ .
الثاني : الإيمانُ بأنَّ اللهَ كَتَبَ مقاديرَ كُلِّ شيءٍ في اللَّوحِ المحفوظِ .
الثالث : الإيمانُ بمشيئةِ اللهِ النَّافذةِ وقُدرتِه الشَّامِلةِ .
الرابع : الإيمانُ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ ، خلقَ العِبادَ وأَفعالَهم .
انظر : «الواسطية» لابن تيمية (٩٥-١٠٠) ، و«شفاء العليل» لابن القيم (١/ ١٣٣-٢٢٨ ط الحفيان) ، و«شرح عقيدة أهل السنة» لابن عثيمين (٤٤٦-٤٨٤) .

(٢) الشرُّ في مفعولاتِ الله ، وليس في أفعالِه ، فالشَّرُّ لا يُنسَبُ إلىٰ اللهِ ، قال ﷺ : «والشرُّ ليسَ إليكَ» [رواه مسلم (٧٧١)] ، فلا ينسبُ إليه الشرُّ لا فعلًا ولا تقديرًا ولا حُكمًا ، ففعلُهُ كُلُّهُ خيرٌ وحِكمةٌ ، فتقديرُ اللهِ للشُّرورِ له حكمةٌ عظيمةٌ . انظر : «شرح عقيدة أهل السنة» (٤٤٦-٤٤٩) ، و«القول المفيد» (٢/ ٤١٤) لشيخنا العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- .
والفرق بين أفعال الله ومفعولاته من وجهين :
=

وَأَنَّ الإِسلامَ بُنِيَ علىٰ خَمْسٍ : شَهادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وأَنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وَإِقامِ الصَّلاةِ ، وإِيتاءِ الزَّكاةِ ، والحَجِّ ، وصومِ رَمضانَ [1] .

وَأَنَّهُ : لا يكُونُ في الكائِنَاتِ حَرَكَةٌ ولا سُكُونٌ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعالىٰ وَقُدْرَتِهِ وَإِرادَتِهِ [2] .

الأولُ : أنَّ فعلَ اللهِ صفتُه ، وصفاتُه غيرُ مخلوقةٍ ، وأمَّا مفعولاتِه فمخلوقةٌ [مثل : الزلازل ، الأمراض] .

الثاني : أنَّ أفعالَ اللهِ كُلُّها خيرٌ وحسنٌ وكمالٌ ، أمَّا مفعولاتِه ففيها الخيرُ والشرُّ ؛ لكنه لا يَخلُقُ شرًّا محضًا .

(١) كما دلَّ عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «بُنيَ الإسلامُ علىٰ خمسٍ : شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ ، وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، وإقامِ الصلاةِ ، وإيتاءِ الزَّكاةِ ، وحجِّ البيتِ ، وصومِ رمضانَ» . [رواه البخاري (١/ ١١ رقم ٨) ، ومسلم (١/ ٤٥ رقم ١٦/ ١٩-٢٢)] .

(٢) لابُدَّ أن يُؤمنَ العبدُ بأنَّ مشيئَةَ اللهِ نافذةٌ في العبادِ ، وأنَّ لهُ قدرةً شاملةً وفق ما عَلِمَهُ وكَتَبَهُ سبحانه في أوقاتها وأماكنها ، فما شاءَ اللهُ كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ومن أدلة ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ ، وقال : ﴿ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾ ﴾ ، وقال ﷻ : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ ، ومن الأدلة قوله ﷺ : «إنَّ قلوبَ بني آدمَ بين إصبعين من أصابعِ الرحمن كقلبٍ واحدٍ يُصرِّفُهُ حيثُ يشاءُ» . [رواه مسلم (٢٦٥٤)] .

وَأَنَّ مُحَمَّدًا بَشَرٌ ، وخاتَمُ الأنبياءِ ، وشَرِيعَتُهُ ثابِتَةٌ إلىٰ يومِ القِيامةِ ، هي ناسِخَةٌ لِجَميعِ الشَّرائِع (١) .

وأنَّ خَيْرَ النَّاسِ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ : أبو بكرٍ المُقَدَّمُ ، ثُمَّ عُمَرُ ، ثُمَّ عُثمانُ ، ثُمَّ عَليٌّ (٢) .

وَكُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ كان أَحَقَّ بِالخِلافَةِ أَيَّامَ حياتِهِ ، وَمِنْ وِلايَتِهِ .

---

(١) والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ ، وأخبر ﷺ أنه لا يقبل من الأديان إلَّا ما بعث به محمدًا ﷺ وهو الإسلام ، فقال : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝ ﴾ .
وأمَّا الأحاديث : فمنها قوله ﷺ : «والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ لا يسمعُ بي أحدٌ مِنْ هذه الأُمَّةِ يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ ، ثم يموتُ ، ولم يُؤمِنْ بالذي أُرسِلتُ به إلَّا كان مِن أصحابِ النَّارِ» . [رواه مسلم (٢٤٠)] .

(٢) قال ابن عمر رضي الله عنهما : «كُنَّا نُخَيِّرُ بينَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَنُخَيِّرُ أبا بكرٍ ، ثُمَّ عُمَرَ ، ثُمَّ عُثْمَانَ رضي الله عنهم» . رواه البخاري (٥/ ٤ رقم ٣٦٥٥) .
وفي لفظٍ : « فَيَبلُغُ ذلكَ النَّبِيَّ ﷺ فلا يُنْكِرُهُ» . [رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٦٣٧ رقم ٨٥٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٨٠٢ رقم ١٢٢٧) وغيرهما] .
أما فضائل علي رضي الله عنه فكثيرة ، ومنها اختيار عمر رضي الله عنه له في أهل الشورىٰ ، ثم اختياره للخلافة .

وَنُحِبُّ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَتَرَضَّىٰ عنهُمْ ، وَعَنْ جَميعِ الصَّحابَةِ[1] .

ولا نَقْطَعُ لأَحَدٍ بِجَنَّةٍ ولا نارٍ إِلَّا مَنْ قَطَعَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ .

---

(١) سأل رجلٌ النبيَّ ﷺ فقال : متىٰ الساعة ؟ فقال ﷺ : «ومَاذَا أَعْدَدْتَ لَها» ؟ قال : لا شيء ، إلاَّ أنّي أُحِبُّ اللهَ ورسولهُ . فقال ﷺ : «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ» .

قال أنس بن مالك رضي الله عنه : «فَمَا فَرِحْنَا بشيءٍ فَرَحَنَا بقول النبي ﷺ أنتَ مع من أحببتَ ، فأنا أُحِبُّ النبي ﷺ ، وأبا بكرٍ ، وعُمَرَ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ ، وإِنْ لَمْ أَعْمَل بِأَعْمَالِهِمْ» . [رواه البخاري (٣٦٨٨) ، ومسلم (٢٦٣٩)] .

فمحبَّةُ الصحابة رضي الله عنهم واجبٌ ، وذلك لِفَضْلِهِمْ ولسابِقَتِهِم ؛ ولأنَّ اللهَ أَمَرَنَا أَنْ نُحِبَّ أولياءَهُ ، فإذا لم يكُنْ هؤلاءِ هُمْ رأسَ الأولياء ، وصَفْوَةَ الأتقياءِ ، فليسَ للهِ أولياء ، ولا أتقياء .

والنبيُّ ﷺ كانَ يحلِفُ بالله ، ويُشْهِدُ اللهَ علىٰ حُبِّهم ، والأحاديث التي تدلُّ علىٰ ذلك كثيرةٌ جدًّا ذكرتُ شيئًا منها في رسالتي «الإصابة في بيان عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٧-٣٦) .

ومحبةُ الصَّحابةِ هو الذي يَلْهَجُ بِذِكْرِهِ أَئِمَّةُ السُّنة ؛ قال أبو جعفر الطَّحَاوي -رَحِمَهُ اللهُ- (ت : ٣٢١هـ) في «عقيدته» : «ونُحِبُّ أصحابَ رسُولِ الله ﷺ ، ولا نُفَرِّطُ في حُبِّ أحدٍ مِنهُم ، ولا نتبَرَّأُ مِنْ أحدٍ مِنهُم ، ونُبغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ ، وبغيرِ الخيرِ يذكُرُهُمْ ، ولا نذكُرُهُمْ إلاَّ بالخيرِ . وحُبُّهُمْ دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ ، وبُغْضُهُمْ كُفْرٌ ونِفاقٌ وطُغيانٌ» . «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٨٩) .

وكذلك آل بيت النبي ﷺ يُحبُّونَهم ويتولَّونَهم ، قال ﷺ : «أُذَكِّرُكُم اللهَ في أهلِ بيتي ، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ في أهلِ بيتي» . [رواه مسلم ٢٤٠٨)] .

ولا يُخَلَّدُ أَحدٌ في النَّارِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَلَوْ كان في قَلْبِهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمانٍ ، فقد قال النَّبِيُّ ﷺ : «**شفاعَتي لأهْلِ الكبائِرِ مِنْ أُمَّتي**» (١) .

وَأَنَّ الإيمانَ : قولٌ بِاللِّسانِ ، وَعَقْدٌ بِالجَنانِ ، وَعَمَلٌ

---

(١) رواه أحمد (٢٠/ ٤٣٩ رقم ١٣٢٢٢) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٠) ، (٢/ ١٢٦) ، وأبو داود (٥/ ٧٠ رقم ٤٧٣٩) ، والترمذي (٤/ ٢٣١ رقم ٢٤٣٥) ، والضبي في الدعاء (٣٤٧ رقم ١٤٩) ، والطيالسي (٣/ ٥١٢ رقم ٢١٣٨) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٥٧٣ رقم ٨٥٥، ٨٥٦) ، وأبو يعلىٰ (٦/ ٤٠ رقم ٣٢٨٤) ، (٧/ ١٤٠ رقم ٤٣٠٤، ٤١١٥، ٤١٠٥) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٥٣٧ رقم ٥٢٧-٥٢٩) ، وابن حبان (١٤/ ٣٨٦ رقم ٦٤٦٨) ، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٥٨ رقم ٧٤٩) ، و«الأوسط» (٤/ ٤٣ رقم ٣٥٦٦) ، (٨/ ٢٤١ رقم ٨٥١٨) ، و«الصغير» (١/ ٢٧٢ رقم ٤٤٨) ، والقضاعي (١/ ١٦٦-١٦٧ رقم ٢٣٦، ٢٣٧) ، والآجري (٣/ ١٢١٢ رقم ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤) ، والحاكم (١/ ٦٩) ، عن أنس رضي الله عنه وهو حديث صحيح .

قال الترمذي : «هذا حديث حسنٌ صحيح» ، وصحَّحه : ابن حبان ، وابن خزيمة ، والحاكم ، وابن حجر في «التلخيص» (٣/ ١٤٠) والألباني .

وللحديث شواهد كثيرة عن : جابر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وكعب بن عجرة ، وعوف رضي الله عنهم .

بالأَركانِ ، يزيدُ بالطَّاعَةِ ، وَيَنْقُصُ بالعِصْيانِ [1] .

---

(١) وعلىٰ هذا اتفق أهل السنة ، ولا تكادُ تجدُ كتابًا في العقيدة إلَّا وهو ينصُّ علىٰ ذلك ، وأدلةُ هذه الأركان الثلاثة كثيرةٌ جدًّا ، منها :
الاعتقاد : ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ .
القول : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ .
العمل : ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ وفيها : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ ﴾ وهو عمل جوارح ، ﴿ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ وهي أعمال . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ واتَّفقَ المُفسِّرون علىٰ أنَّ المُرادَ «صلاتهم» فالصلاةُ مِن الإيمانِ وهي عملٌ .
وآية الأنفال جمعت هذا كله ، وهي قوله ﷻ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾ .
وأمَّا السُّنةُ ، فكثيرٌ جدًّا ، يكفي هنا حديثٌ واحدٌ وهو قولُه ﷺ : «الإيمانُ بِضعٌ وسِتُّونَ شُعْبَةً ، فأفْضَلُها قولُ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وأدْناها إماطَةُ الأَذىٰ عنِ الطَّريقِ ، والحياءُ شُعبةٌ مِن الإيمانِ» . [رواه البخاري (٩) ، ومسلم (٥٨) واللفظُ له عن أبي هريرة ﷺ] .
أمَّا زيادة الإيمان ونقصانه ، فأدلته كثيرة كذلك ، فمنها : قوله تعالىٰ ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ ، و﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ ، ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ ، وأمَّا النقصان فلا شك أن ما زاد نقص ، ومن الأدلة قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ .

وَنُؤْمِنُ بِكُلِّ ما جاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ : عَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ [1] ، وَمُسَاءَلَةِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ، وإِجابَتِهِما [2] .

---

(١) عذابُ القبرِ ونعيمُهُ ثابتٌ بنصوص الكتابِ والسُّنةِ والإجماع ، أمَّا الكتاب ، فمنها قوله : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ قال البراء ﷺ : «نزلت في عذاب القبر» رواه الجماعةُ [انظر البخاري (١٣٦٩) ، ومسلم (٢٨٧١)] .
ومنها قوله : ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾ ، قالﷺ : «عذاب القبر» [رواه ابن حبان (٣١١٩) ، والحاكم (٢/ ٣٨١) وصححاه] .
وأمَّا السُّنةُ فالأحاديثُ متواترةٌ ، منها : أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ : «اللهم إني أعوذُ بكَ مِن عذابِ القبرِ» . [رواه مسلم (٥٩٠)] .
وانظر في تواتر الأحاديث : «الفتاوىٰ» لابن تيمية (١٨/ ٥١) ، و«قطف الأزهار» للسيوطي (٢٩٤) ، و«لوامع الأنوار» للسفاريني (٢/ ٥) ، و«السلسلة الصحيحة» للألباني (١/ ٢٤٥) .

(٢) ودليل ذلك قولهﷺ : «إذا قُبِرَ المَيِّتُ -أو قال أَحَدُكُمْ- أتاهُ مَلَكانِ أَسْوَدانِ أَزْرَقانِ ، يُقالُ لأَحَدِهِما : مُنكرٌ ، والآخرُ : نكيرٌ ، فيقولان ما كنتَ تقولُ في هذا الرَّجُلِ ...» الحديث . [رواه الترمذي (١٠٧١) ، وابن حبان (٣١٠٧) وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان الألباني].
قال الإمام أحمد : «وعذابُ القبرِ حقٌّ ، يُسألُ العبدُ عن دينه ، وعن ربِّه ، ويرىٰ مقعده من النار والجنة ، ومنكرٌ ونكير حقٌّ ، وهما فتَّانا القبور» . «السنة» (٧٢ ط الأنصاري) .
وقال الطحاوي : «ونُؤمِنُ بعذاب القبرِ لمن كان له أهلًا ، وسؤال منكرٍ ونكيرٍ في قبره عن ربِّهِ ودينه ونبيِّهِ علىٰ ما جاءت به الأخبارعن رسول اللهﷺ وعن الصحابة ﷺ» . «شرح الطحاوية» (٢/ ٥٧٢) .

وَأَنَّ الجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلوقَتانِ مَوْجُودَتانِ [1] ، شاهَدَهُما رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الإسراءِ [2] .

وَقَدْ عَلِمَ اللهُ سُبحانهُ وتعالىٰ مَنْ يَدْخُلُ كُلَّ واحِدَةٍ [3] مِنْهُما .

وَأَنَّ الصِّراطَ : يُنْصَبُ علىٰ مَتْنِ جَهَنَّمَ ، أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ [4] ، يَعْبُرُ عليه النَّاسُ مُتَفاوِتينَ علىٰ قَدْرِ أَعْمالِهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كالبَرْقِ الخاطِفِ ، وكالرِّيحِ العاصِفِ ، وكَأَجاوِيدِ الخَيْلِ ، وَشَدًّا علىٰ أَقْدامِهِمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ

---

(١) والأدلة علىٰ ذلك كثيرة ، منها قوله تعالىٰ في الجنة : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ ، وقال ﷻ : ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ، وقال ﷻ : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ .
وقال النبي ﷺ : «رأيتُ الجنَّةَ - أو أُرِيتُ الجَنَّةَ - فَتناوَلْتُ منها عُنقوداً ، ولو أَخَذْتُهُ لأَكَلْتُمْ منهُ ما بقيَتِ الدُّنيا ، وأُرِيتُ النَّارَ فلمْ أَرَ كاليوم مَنْظراً قطُّ ، ورأيتُ أَكْثَرَ أهلِهَا النِّساءُ» . [رواه البخاري (٢/ ٣٧ رقم ١٠٥٢) ، ومسلم (٢/ ٦٢٦ رقم ٩٠٧)] .
وذكَرَ أهلُ السُّنةِ هذا الاعتقادَ في كُتُبهم ؛ لأنَّ الجهمَ بن صفوان يُنكِرُ ذلك .

(٢) رواه البخاري (١/ ٧٨ رقمِ ٣٤٩) ، ومسلم (١/ ١٤٨ رقمِ ٢٦٣) من حديث أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ .

(٣) في الأصل : «واحد» .

(٤) رواه مسلم (١ / ١١٧ رقمِ ١٨٣) مِنْ قولِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ ﷺ .

يَزْحَفُ زَحْفًا ، وَالمَلائِكَةُ يَقُولُونَ : «رَبِّ سَلِّمْ ، رَبِّ سَلِّمْ» [1] .

وَالزَّالُّونَ وَالزَّالَّاتُ يومَئِذٍ كثيرٌ .

وَالحَوْضُ المُكَرَّمُ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ [2] ، فيهِ : «آنِيَةٌ بِعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ ، يَثْعَبُ [3] فيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الجَنَّةِ ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بياضًا مِنَ اللَّبَنِ ، وَأَحْلَىٰ مِنَ العَسَلِ ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً

(١) رواه البخاري (٩ / ١٢٩ رقم ٧٤٣٩) ، ومسلم (١/ ١٦٧ رقم ٣٠٢) من حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه .

(٢) الحوضُ هو مجمعُ الماءِ ، وأهل السنة يؤمنون بحوض النبي ﷺ يوم القيامة ، من شَرِبَ منه لم يظمأ بعدَهُ أبدًا .
وتواترت الأحاديث في إثباته ، منها : قوله ﷺ : «حوضي مسيرةُ شهرٍ ، ماؤُهُ أبيضُ مِنَ اللَّبنِ ، وريحُهُ أطيبُ مِنَ المِسكِ ، وكِيزانُهُ كنجومِ السَّماءِ ، مَنْ شَرِبَ منها فلا يَظمَأُ أبدًا» [رواه البخاري (٦٥٧٩) ، ومسلم (٢٢٩٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما] .
ونص علىٰ ذكره العلماء ، منهم : أبو حاتم وأبو زرعة كما في «السنة» للالكائي (١/ ٣٦٨ رقم ٢٨٦) ، والصابوني كما في «عقيدته» (٢٦٣) ، والداني في «الرسالة الوافية» (١١١) ، والقرطبي في «المفهم» (٦/ ٩٠) .
أمَّا تواتر الأحاديث في إثباته ، فقد نص علىٰ ذلك جمعٌ من العلماء ، منهم : أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (١١١) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٩١، ٣٠٩) ، والقرطبي في «المفهم» (٦/ ٩٠) ، وابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٧٥) .

(٣) يَثْعَبُ : يسيل . انظر : «تهذيب اللغة» (٢/ ٣٣٢) .

لا يَظْمَأُ بَعْدَها أبدًا ، وَلَيُذَادَنَّ عنهُ رجالٌ كَما تُذَادُ الإبِلُ الغَرِيبَةُ عَنِ الحَوْضِ» . بِهذا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ قالَ : «فَأَقُولُ : يا رَبِّ أَصْحابي» .

فَيُقالُ : إِنَّكَ لا تَدْرِي ما أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ علىٰ أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فارَقْتَهُمْ» .

«فأَقُولُ : سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي» [(١)] .

وَأَنَّ الشَّفَاعَةَ لهُ وللأنبياءِ وللملائكَةِ وللمُؤمنينَ ، حتىٰ لا يَبقىٰ أَحدٌ في النَّارِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِمَّنْ في قَلبِهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ [(٢)] .

وَأَنَّ اللهَ تعالىٰ يُرَىٰ في الدَّارِ الآخِرَةِ بِالأَبْصارِ كما يُرَىٰ القَمَرُ ليلَةَ البَدْرِ [(٣)] ، يَرَاهُ المُؤمنونَ ، وَيُحْجَبُ عنهُ المُجرمونَ ، وقالَ تعالىٰ في حَقِّ المُؤْمِنينَ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ أَيْ :

---

(١) رواه البخاري (٤٦/٩ رقم ٧٠٥٠) ، ومسلم (١٧٩٣/٤ رقم ٢٢٩٠) من حديث سهل بنِ سعدٍ رضي الله عنه .

(٢) جاء في حديث طويل من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . [رواه البخاري (١٢٩/٩ رقم ٧٤٣٩) ، ومسلم (١٦٧/١ رقم ٣٠٢)] .

(٣) رواه البخاري (١١٥/١ رقم ٥٥٤) ، ومسلم (٤٣٩/١ رقم ٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه .

حَسَنَةٌ ، ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة] [1] أَيْ : مُبْصِرَةٌ [2] .

---

(١) هذه الآية صريحة في إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وكذلك قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ يستحيل فيها تأويلُ النَّظر بانتظارِ الثَّواب ؛ فإنه :
أضافَ النَّظرَ إلىٰ الوجوهِ التي هي محلُّهُ .
وعدَّاه بحرفِ «إلىٰ» التي إذا اتَّصلَ بها فِعلُ «النظر» كان مِن نَظَرِ العين ليس إلَّا .
ووصَفَ الوجوهَ بالنُّضرةِ التي لا تَحصُلُ إلَّا مع حضورِ ما يُتنعَّمُ به ، لا مع التَّنغيص بانتظارِه ، ويَستحيلُ مع هذا التَّركيب تأويلُ النظر بغير الرؤية» . «الصواعق المرسلة» (١/ ١٩٤) . وانظر : «الحجة» لقوام السنة الأصبهاني (٢/ ٢٥٠) .

(٢) والأحاديث الواردة في رؤية الله يوم القيامة متواترة ، كما نص علىٰ ذلك غير واحد من أهل العلم . قال الإمام يحي بن معين : «عندي سبعة عشر حديثًا في الرؤيةِ كُلُّها صِحاحٌ» . رواه اللالكائي (٣/ ٥٤٩ رقم ٨٥٧) .
وانظر : «الرؤية» للدارقطني ، و«المفهم» للقرطبي (١/ ٤٠٢، ٤١٣-٤١٤) ، و«درء التعارض» لابن تيمية (٧/ ٣٠) ، و«السير» للذهبي (١٠/ ٤٥٥) ، و«حادي الأرواح» لابن القيم (٣٧٣) ، «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٠٩) ، و«الفتح» لابن حجر (١٣/ ٤٤٣) ، و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٢١٥) .

وَأَمَّا الغِناءُ فَحَرامٌ[1] ، قالَ اللهُ تَعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

---

(١) قال الحافظ ابن رجب الحنبلي : «وأمَّا الغِناءُ المُهيِّج للطِّباع ، المُثيرُ للهوىٰ ، فلا يُباحُ لرجل ولا لامرأةٍ فعلُهُ ولا استِماعُهُ ؛ فإنَّهُ داعٍ إلىٰ الفِسقِ والفِتنةِ في الدِّينِ والفُجورِ ؛ فيحرُمُ» . «فتح الباري» (٨/ ٤٣٥) . هذا في الغناء المجرد من آلات اللهو .
فإن قيل فما الغناء الذي أجازه العلماء ؟ قيل له : الجوابُ كما قاله الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٥٦) : « فكُلُّ مَن رَفَعَ صوتَهُ بشيءٍ ، ووالَىٰ بِهِ مرَّةً بعْدَ أُخرىٰ فصَوْتُه عند العرب غِناءٌ» .
وقال الإمام أحمد : «الغناءُ الذي ورَدتْ فيه الرُّخصةُ هو غِناءُ الرَّاكِبِ : أَتيناكُمْ أَتيناكُمْ» . «فتح الباري» لابن رجب (٨/ ٤٣٦) .
وانظر : «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ١٩٧) ، و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٩٢) ، و«المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٣٤) وغيرها .
وأمَّا الغناءُ المشتَمِلُ علىٰ آلاتِ اللَّهو «الموسيقىٰ» ، فقد اتَّفق العلماء علىٰ تحريمه كما حكىٰ ذلك جمعٌ غفير منهم .
قال البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ) : « وَاتَّفَقُوا علىٰ تَحرِيم المزامير والملاهي والمَعَازِف» . «شرح السنة» (١٢/ ٣٨٣) .
وممن حكىٰ الإجماع : القرطبي (ت: ٦٥٦هـ) في «كشف القناع» (١٣١) ، والنووي في «روضة الطالبين» (١١/ ٢٢٨) ، وابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٤٥٧) ، وابن تيمية في «الفتاوىٰ» (١١/ ٥٧٦) ، وابن رجب في «فتح الباري» (٨/ ٤٣٦) .
وانظر في أدلة تحريم الغناء : «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» للقرطبي ، و«النهي عن الرقص والسماع» للدشتي (ت: ٦٦٥هـ) ، و«الكلام علىٰ مسألة السماع» للإمام ابن القيم ، و«تحريم آلات الطرب» للألباني ، وفي مقدمة هذه الكتب الإحالة إلىٰ عشرات الكتب التي صُنِّفت في تحريم الغناء وآلات اللهو .

﴿ يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ٦] .

قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما : «لَهْوُ الحديثِ ، هو : الغِناءُ»[١] .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ ﴾ [الفرقان : ٧٢] .

قالَ ابنُ عبَّاسٍ : «الزُّورُ هو : الغِناءُ»[٢] .

وقالَ تَعالىٰ : ﴿ أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [النجم] . أَيْ : مُغَنُّونَ[٣] .

---

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٦) ، وابن أبي شيبة (١١/ ١٠١ رقم ٢١٥٣٨) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٢٧) ، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٣٥) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ١٣٢ رقم ٢١٠٢٨، ٢١٠٤٥) ، و«الشعب» (٧/ ١٠٧ رقم ٤٧٤٣) .

(٢) لم أقف عليه من قول ابن عباس رضي الله عنهما ، وإنما روي عن مجاهد : رواه الطبري (١٧/ ٥٢٢) ، وابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٣٧) في «تفسيرهما» ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٨) .

(٣) جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما : رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٥٥) ، والبزار (١١/ ٤٠ رقم ٤٧٢٤) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٣) ، والطبري (٢٢/ ٩٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ١٤١ رقم ٢١٠٤٦) ، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٥٤٦).
قال الهيثمي : «رجاله رجال الصحيح» . (١٤/ ٤١٣) .

قالَ : سَمَدَ فُلانٌ إذا غَنَّىٰ بِلُغَةِ أَهلِ اليَمَنِ .

يقولونَ : «أَسْمِدْ لَنَا ، أَيْ : غَنِّ لَنا»(١) .

وقالَ تَعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة:١١] . قيل : اللَّهْوُ الغِناءُ . وقيلَ : اللَّهْوُ الطَّبْلُ(٢) .

وكان ذلك لَمَّا قَدِمَ الزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ بِتِجارَتِهِ ، وكانَ يُضْرَبُ لَها الطَّبْلُ إذا قَدِمَ ، فانْفَضَّ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وهو علىٰ المِنْبَر يومَ الجُمُعَةِ ، وَلَمْ يَبْقَ معهُ إلَّا اثنانِ ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تعالىٰ هذِهِ الآيةَ(٣) .

وقالَ النَّبِيُّ ﷺ : «ما رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَهُ بِالغِناءِ إلَّا بَعَثَ اللهُ إليهِ شَيطانَيْنِ يَضْرِبانِ بِأَعْقَابِهِما صَدْرَهُ حتىٰ يَسْكُتَ» ،

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» -التفسير- (٧/ ٤٨٢ رقم ٢١٠٩) ، والطبري (٢٢/ ٩٨ ، ١٠١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) انظر التفاسير التالية : الطبري (٢٣/ ٣٨٩) ، والسمعاني (٥/ ٤٣٦) ، وابن الجوزي (٤/ ٢٨٥) ، وابن كثير (٨/ ١٢٣) .

(٣) رواه البخاري (٢/ ١٣ رقم ٩٣٦) ، ومسلم (٣/ ٩ رقم ٨٦٣) من حديث جابر بن عبدِ الله رضي الله عنهما .
أما ذِكرُ «الطبل» ، فلم أرهُ إلا فيما رواه الشافعي مرسلًا في «مسنده» (١/ ٤٠٤ رقم ٢٨٥) .

وقالَ : «إِلىٰ أَنْ يَسْكُتَ»[(١)] .

وقالَ ﷺ : «الغِناءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ في القَلْبِ كَما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ»[(٢)] .

وقالَ ﷺ لَمَّا بَكَىٰ علىٰ ابنِهِ إبراهِيمَ حينَ تُوُفِّيَ فقيلَ لهُ : أَتَبْكي وقدْ نَهَيْتَ عنِ البُكاءِ ؟!

فقالَ ﷺ : «إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فاجِرَيْنِ :

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة (٢/ ٨٤٣ رقم ٨٩٢) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٤١) ، والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٨٠ رقم ٧٧٤٩) ، و«مسند الشاميين» (١/ ١٤٤ رقم ٢٣١، ٨٩٣) ، وابن عساكر في «ذم الملاهي» (٥) ، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٢٨٤) .

ورواه مختصرًا : أحمد (٣٦/ ٥٠٢ رقم ٢٢١٦٩، ٢٢٢٨٠) ، عن أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه ، وصحَّحهُ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٩٢٢) .

(٢) رواه أبو داود (٥/ ١٤١ رقم ٤٩٢٧) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ١٤٢ رقم ٢١٠٤٩) .

وضعفه ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٤٣٩) ط الفوائد ، والألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٤٣٠) ، و«تحريم آلات الطرب» (١٤٥ - ١٤٨) ، والصحيح وقفه علىٰ ابن مسعود رضي الله عنه .

[صوتٍ] [(١)] عندَ نَغمَةِ لَهْوٍ وَلَعِبٍ وَمَزَاميرِ شيطانٍ .

وَصَوْتٍ عندَ مُصِيبَةٍ ، لَطْمِ خُدُودٍ ، وَشَقِّ جُيُوبٍ ، ورَنَّةِ شَيْطَانٍ .

وَإِنَّمَا هذا رَحْمَةٌ ، وَمَنْ لا يَرْحَمْ لا يُرْحَمْ» [(٢)] .

وقالَ عليه السلام : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَنَّىٰ ولا غُنِّيَ لَهُ» [(٣)] .

وقالَ ابنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَقَدْ رَأَىٰ قَوْمًا مُحْرِمِينَ وَمَعَهُمْ رَجُلٌ يُغَنِّي لَهُمْ : فقالَ : «أَلَا لا يَسْمَعُ اللهُ لَكُمْ ، أَلَا لا يَسْمَعُ اللهُ لَكُمْ ، أَلَا لا يَسْمَعُ اللهُ لَكُمْ» [(٤)] .

---

(١) ما بين المعقوفتين من بعض مصادر التخريج .

(٢) رواه عبد بن حميد (٣/ ٨ رقم ١٠٠٤) ، والترمذي (٢/ ٣١٨ رقم ١٠٠٥) ، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٦٢) ، والبزار (٣/ ٢١٤ رقم ١٠٠١) ، والآجري في «الأربعين» (١/ ٦٣٨) ، و«تحريم النرد» (١/ ٨٢٩) [ضمن الجامع] ، والحاكم (٤/ ٤٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٤٩١ رقم ٧٢٣٢) ، و«الشعب» (١٢/ ٤٣١ رقم ٩٦٨٥) من حديث جابرٍ رضي الله عنه ، وصححهُ الألباني في مجموعة من كتبه .

(٣) لم أَقِف عليه .

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٤٢) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٥٠٦ رقم ٩٢٥٢) .

وقالَ الشَّعْبِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «لَعَنَ اللهُ المُغَنِّيَ والمُغَنَّىٰ لهُ»[1].

وقالَ الفُضيلُ بنُ عِيَاضٍ : «الغِناءُ رُقْيَةُ الزِّنا»[2].

وَسُئِلَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عنِ الغِناءِ مِنْ غيرِ آلةٍ ولا تَطْرِيبٍ، فقالَ : «هو مِنَ المَكْرُوهِ الذي يُشْبِهُ الباطِلَ»[3].

وَمَنْ أَنْكَرَ قَوْلي هذا فالدَّلِيلُ علىٰ فَسادِ ما اعْتَقَدَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝٢٩﴾ [الطُّورُ].

وَقَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة : ١٠٢].

وَقولُهُ تَعالىٰ : ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عِمْرَانَ: ٦٧].

وَقَولُهُ تَعالىٰ : ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١١٠ رقم ٤٧٥١)، وابن عساكر في «ذم الملاهي» (١٢).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٥٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١١٢ رقم ٤٧٥١).

(٣) «الأم» للإمام الشافعي (٦/ ٢٠٩).

شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] .

وقالَ المُحَاسِبِيُّ في كِتابِ «الحَوَادِثِ وَالبِدَعِ» رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرْطُوشِيُّ [١] : «الغِنَاءُ حَرَامٌ كَالمَيْتَةِ» [٢] .

وَرَوَىٰ أَبُو بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ ، قالَ : كُنَّا مع رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَمِعَ رَجُلَيْنِ يُغَنِّيَانِ ، فقالَ : مَنْ هُما ؟

فقالَ : هُما فُلانٌ وَفُلانٌ . فقالَ : «اللَّهُمَّ أَرْكِسْهُما في الفِتْنَةِ رَكْسًا ، وَدُعَّهُمَا في النَّارِ دَعًّا» [٣] .

وقالَ الغَزَالِيُّ في كِتابِ «إحيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» : «وقد حَكَىٰ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ عنِ الشَّافِعِيِّ ، ومالِكٍ ، وأَبِي حنيفَةَ ، وسُفيانَ ، وجَماعةٍ مِنَ العُلماءِ أَلفاظًا يُسْتَدَلُّ بها علىٰ أَنَّهُمْ رَأَوْا تَحريمَها» [٤] .

---

(١) يظهر من العبارة أن فيها سقطًا أو تحريفًا ، فليس للمحاسبي كتاب بهذا الاسم ، وإنما هو للطرطوشي ، وليس للمحاسبي ذِكرٌ في كتاب الطرطوشي .

(٢) كلام المحاسبي في رسالته : «رسالة المسترشدين» (١٢١) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢١/ ٣٣١ رقم ٣٨٨٧٥) ، والبزار (٩/ ٣٠٣ رقم ٣٨٥٩، ٤٥٠٩) ، وأبو يعلىٰ (١٣/ ٤٢٩ رقم ٧٤٣٦) .
والحديث منكرٌ ، انظر : «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٨) ، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٦٥٦٧).

(٤) «إحياء علومِ الدينِ» تأليفه (٢/ ٢٦٨) .

ذَكَرَ الإمامُ أبو الفُتُوحِ مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّدٍ أَقْطَاي في كتابِهِ : «الأَربَعِينَ في إرشَادِ السَّائرِينَ إلىٰ مَنازِلِ المُتَّقِينَ» ذَكَرَ في الحديثِ الخامِسَ عَشَرَ بإسنادِهِ [1] أَنَّهُ قال : «وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يومًا بعدَ صَلاةِ الغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنها العُيونُ ، وَوَجِلَتْ منها القُلُوبُ .

فقالَ رجُلٌ : إنَّ هذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ ، فَمَا تَعْهَدُ إلَيْنا يا رَسُولَ اللهِ ؟

قالَ : «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ ، والسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَإِنْ كانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ سَيَرَىٰ اخْتِلافًا ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّها ضَلالَةٌ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذلكَ مِنْكُمْ فَعلَيْهِ بِسُنَّتي وَسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ» [2] .

---

(١) في الأصل : «بإسنادٍ» .

(٢) رواه أحمد (٢٨/ ٣٧٥ رقم ١٧١٤٥ وانظر ١٧١٤٢) ، وأبوداود (٥/ ١٢ رقم ٤٦٠٧) ، والترمذي (٤/ ٤٠٨ رقم ٢٦٧٦) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٥٦ رقم ٣٢ ، ٥٧) ، وحرب في «مسائله عن أحمد» (٣٩٤) ، والمروزي في «السنة» (٨٧ رقم ٧٠ ، ٧١) ، وابن حبان (١/ ١٧٨ رقم ٥) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٠ رقم ٨٦-٨٩) ، وفي «الأربعين» (٣٣-٣٤) ، وابن بطة (١/ ٣٠٥-٣٠٧رقم ١٤٢ ط معطي) ، وابن أبي زمنين في

ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ فَوَائِدِ الحديثِ ،فَمِنْهَاأَنَّهُ قالَ : «ومنها : أَنَّ عِرْبَاضًا قالَ : «وَعَظَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ، ذَرَفَتْ مِنها العُيُونُ ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ» ، وَلَمْ يَقُلْ صَرَخْنَا مِنْ مَوْعِظَةٍ ، ولا زَعَقْنَا [1] ، وَلَا طَرَقْنَا [2] علىٰ رُؤُوسِنَا ، ولا ضَرَبْنَا علىٰ صُدُورِنَا ، ولا زَفَنَّا [3] وَلَا رَقَصْنا كَمَا يَفْعَلُ في زَمَانِنَا هذا كثيرٌ مِنَ الجُهَّالِ ، فإنَّ ذَلك مِنَ الشَّيطانِ ، بدليل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْدَقُ النَّاسِ لأُمَّتِهِ وَأَنْصَحُ ، وأُمَّتُهُ أَرَقُّ الخَلْقِ قُلُوبًا ،

«أصول السنة» (٤٣ رقم ٥) ، والحاكم (١/ ٩٧) ، وفي «المدخل» (٧٩-٨١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٢٠) ، (١٠/ ١١٤) ، وفي «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢٣٥ رقم ٥٥٥٤) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١١٦٣ رقم ٢٣٠٥) ، و«التمهيد» (٢١/ ٢٧٨) ، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٠ رقم ٥٩٦) .

والحديث صحَّحه الترمذي ، والحاكم ، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٣٧) ، وابن عبد البر كما في «الجامع»، وشيخ الإسلام كما في «الفتاوىٰ» (٤/ ٣٩٩) ، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٤٠) ، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٧) ، والألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٤٧ رقم ٩٣٧) .

(١) يعني : ذُعِرنا . «تهذيب اللغة» (١/ ١٨٤) .

(٢) يعني : ضَرَبنا . «تهذيب اللغة» (١٦/ ٢٢٤) .

ووقع في الأصل : «ضربنا» ، والتصويب من «الأربعين» للآجري ، والطائي .

(٣) يعني : رَقَصْنا . «تهذيب اللغة» (١٣/ ٢٢٤) .

فَلَوْ كانَ ذلك حقًّا جائِزًا صحيحًا مَشْرُوعًا لكانُوا أَحَقَّ بذلِكَ أَنْ يَفْعَلُوهُ بينَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ مُنْكَرٌ، وباطِلٌ[1].

وفي الحَدِيثِ: دَلالَةٌ علىٰ مُعْجِزَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وهيَ مَعْرِفَتُهُ بِما يكونُ بَعْدَهُ مِنَ الاختِلافِ في أُمَّتِهِ.

وفيهِ: دَلالَةٌ كامِلَةٌ لِلْخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، حيثُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ مَهْدِيُّونَ رَاشِدُونَ»[2].



(١) هذا الكلام في أصله للإمام الآجري -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه «الأربعين حديثًا» (٣٦-٣٧)، و[١/ ٥٧٥ ضمن الجامع] ونقله الطائي ولم يعزه لأحد.

(٢) «كتاب الأربعين» لأبي الفتوح (١٠٤-١٠٦).

وَأَمَّا الشَّبَّابَةُ فَحَرَامٌ[1]، وَهِيَ مِنَ الزَّمْرِ، وَالزَّمْرُ حَرَامٌ،

---

(١) قال العسكري: «واليراعةُ: القصبةُ التي يزمِّرُ بها الرَّاعي، والعامَّةُ تسمِّيها الشَّبَّابةَ، وهيَ مُوَلَّدةٌ»اهـ. وسُمِّيَ اليراعُ بذلك؛ لخلوِّ جوفِه. فهي: مزمارٌ مِن القَصَب مِن الآلاتِ التي يُنفخُ فيها.

انظر: «التلخيص في أسماء الأشياء» للعسكري (٤٢٢) و«الروضة» للنووي (١١/ ٢٢٨)، و«عجالة المحتاج» لابن الملقن (٤/ ١٨٣٠)، و«كف الرعاع» لابن حجر الهيتمي (١٠٨، ١١٠)، و«الموسوعة الفقهية» (٣٨/ ١٧٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ومذهَبُ الأئمَّةِ الأربعةِ أنَّ الشَّبَّابة حرامٌ، ولم يَتَنازعْ فيها مِنْ أهلِ المذاهِبِ الأربعةِ إلَّا مُتأخِّري الخُراسانيِّين مِنْ أصحابِ الشَّافعيِّ؛ فإنَّهُمْ ذكرُوا فيها وجْهَيْنِ. وأَمَّا العِرَاقيُّونَ - وهُمْ أعلَمُ بمَذهبِهِ - فقَطَعُوا بالتَّحريمِ كما قَطَعَ بِهِ سائِرِ المَذَاهِبِ، وبكُلِّ حالٍ، فهذا وجهٌ ضعيفٌ في مذهَبِهِ. وقد قال الشَّافعيُّ: «الغِناءُ مكروهٌ يُشْبِهُ الْبَاطِلَ وَمَنْ استكثَرَ منهُ فهو سفيهٌ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ». وقال أيضًا: خلَّفت في بغدادَ شيئًا أَحْدَثَهُ الزَّنادِقةُ يُسمُّونهُ التَّغْبِيرَ يَصُدُّونَ بِهِ النَّاسَ عَنْ الْقُرْآنِ». وآلاتُ الملاهي لا يجوزُ اتِّخاذُها ولا الاستِئجارُ عليها عند الأئمَّةِ الأربعةِ». «مجموع الفتاوىٰ» (٣٠/ ٢١٢)

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «الشبَّابة ... لم يُبِحْها أحدٌ مِن العُلماءِ، لا للرِّجالِ ولا للنِّساء؛ لا في العُرْسِ ولا في غيرِهِ». «الفتاوىٰ» (٣٠/ ٢١٥).

وقال الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ٩٢٦هـ): «والعجبُ كُلُّ العَجَبِ ممَّنْ هو مِنْ أهلِ العِلمِ، ويزعُمُ أنَّ الشَّبَّابةَ حلالٌ، ويحكيهِ وجهًا في مذهبِ الشَّافعيِّ، ولا أصلَ لهُ، وقد عُلِمَ أنَّ الشَّافعيَّ وأصحابهُ قالوا بحُرمَةِ سائرِ أنواعِ المزاميرِ، والشَّبَّابةُ =

وكانَ نافِعٌ مع ابنِ عُمَرَ فَسَمِعَ زَمَّارَةَ رَاعٍ ، فَجَعَلَ إِصْبَعَيْهِ في أُذُنَيْهِ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : «**يا نافِعُ ، أنتَ تَسْمَعُ ؟ فَأَقُولُ : لا ، فَأَخْرَجَ إِصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ ، وَرَجَعَ إِلىٰ الطَّرِيقِ ، فقالَ : هكذا رَأَيْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ**»[1] .

منها ، بل هي أحقُّ مِن غيرها بالتَّحريم ، فقد قال القُرطُبيُّ : «إنَّها مِن أعلىٰ المزاميرِ ، وكُلُّ ما لأَجْلِهِ حُرِّمَتْ المزاميرُ موجودٌ فيها وزِيادةٌ ، فتكونُ أولىٰ بالتَّحرِيمِ» . «أسنىٰ المطالب في شرح روض الطالب» (٤/ ٣٤٤) . وكلام القرطبي في كتابه «كشف القناع» (١٣١) .
وانظر : «فتاوىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٥٠٠) ، و«روضة الطالبين» للنووي (٢٢٨/١١) ، و«كف الرعاع عن محرمات السماع» لابن حجر الهيتمي (١٠٣-١١٤) .

(١) رواه أحمد (٨/ ١٣٢ رقم ٤٥٣٥، ٤٩٦٥) ، وأبو داود (٥/ ١٤٠ رقم ٤٩٢٤) ، وابن أبي الدنيا في «الورع» (٧٩) ، والطبراني في «الشاميين» (٢/ ٥٥ رقم ٣٢٢) ، و«الأوسط» (٢/ ٤٠ رقم ١١٧٣) ، و«الصغير» (١/ ٢٩ رقم ١١) ، والآجري في «تحريم النرد» (١/ ٨٣٠ رقم ٧٣، ٧٤) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ١٣٧ رقم ٢١٠٣٨) ، و«الصغرىٰ» (٤/ ١٧٧ رقم ٣٣٥٨) ، من حديث ابنِ عمرَ رضي الله عنهما ، وَصَحَّحَهُ جمعٌ من العلماء منهم : ابن حبان ، وأحمد شاكر ، والألباني . وضعفه : أبو داود ، والقرطبي «كشف القناع» (١٣٢) وغيرهما .
فإن قيل : لو كانت مُحرَّمةً لأمرَ ابن عمر رضي الله عنهما نافعًا أن يسُدَّ أُذنيه ؟ ولأمر النبي ﷺ ابن عمر بذلك ؟!
فيقال : الجوابُ عنه ما قاله شيخُ الإسلام ابن تيميَّةَ في جواب =

نفيسٍ سديدٍ ، قال -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «المُحرَّمَ هو الاستِماعُ لا السَّماعُ ، فالرَّجُلُ لو يَسمَعُ الكفرَ والكذبَ والغيبةَ والغِناءَ والشَّبابةَ مِنْ غيرِ قصدٍ منهُ ؛ بل كان مُجْتازًا بطريقٍ ، فَسَمِعَ ذلك ، لم يأثَمْ بذلك باتِّفاقِ المُسلمينَ . ولو جَلَسَ واستَمَعَ إلىٰ ذلك ولم يُنكِرْهُ لا بقلبِهِ ولا بلسانِهِ ولا يدِهِ : كان آثِمًا باتِّفاق المسلمين كما قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ﴾ [النساء : ١٤٠] ، فَجعَلَ القاعِدَ المُسْتَمِعَ مِنْ غيرِ إنكارٍ بمنزِلَةِ الفاعِلِ . ولهذا يُقالُ : «المُسْتَمِعُ شريكُ المُغتابِ» . وفي الأثرِ : «مَنْ شهدَ المعصيةَ وكرِهَها كان كمنْ غابَ عنها ، ومَنْ غابَ عنها ورَضِيَها كان كَمَنْ شَهِدَها» . فإذا شَهِدَهَا لحاجةٍ ، أو لإكراهٍ ، أنكرَها بقلبِهِ ...، فلو كانَ الرَّجُلُ مارًّا فَسَمِعَ القُرآنَ مِنْ غيرِ أن يَسْتَمِعَ إليه لَمْ يُؤْجَرْ علىٰ ذلك ؛ وإنَّما يُؤجَرُ علىٰ الاستِماعِ الذي يُقصدُ ...، فإذا عُرِفَ أنَّ الأمرَ والنَّهيَ والوعدَ والوعيدَ يَتَعَلَّقُ بالاستِماعِ ؛ لا بالسَّماعِ ، فابنُ عمرَ كان مارًّا مُجتازًا لم يكُنْ مُستَمِعًا ، وكذلِكَ كان نافعٌ مع ابنِ عُمَرَ : كان سامِعًا لا مُسْتَمِعًا . فَلَمْ يكنْ عليه سدُّ أُذُنِهِ .

الوجهُ الثَّاني : أنَّهُ إنَّما سدَّ أُذُنَيْهِ مُبالَغَةً في التَّحَفُّظِ حتىٰ لا يسمَعَ أصلًا . فتبيَّنَ بذلك أنَّ الامتِناعَ مِنْ أن يَسْمَعَ ذلك خيرٌ مِنَ السَّماعِ ، وإنْ لَمْ يكنْ في السَّماعِ إثمٌ ، ولو كان الصَّوتُ مباحًا لَمَا كان يَسُدُّ أُذُنَيْهِ عَنْ سَماعِ المُباحِ ؛ بل سدَّ أُذُنيه لِئَلَّا يَسْمَعَهُ ، وإنْ لَمْ يكنْ السَّماعُ مُحرَّمًا دلَّ علىٰ أنَّ الامتِناعَ مِنَ الاستِماعِ أَوْلىٰ . فيكونُ علىٰ المَنْعِ مِنَ الاستِماعِ أدَلَّ منهُ علىٰ الإذنِ فيه .

=

وقالَ ﷺ : «يُنادِي مُنادٍ يَوْمَ القِيامَةِ مِنْ قِبَلِ اللهِ تعالىٰ ، أَيْنَ الذين كانُوا يُنَزِّهُونَ أَسْماعَهُمْ عَنِ اللَّهْوِ وَالباطِلِ في الدُّنيا ؟

أَسْمِعوهُمْ حَمْدِي ، وَدُعائي ، وأَخبِرُوهُمْ أَنْ لا خوفٌ عليهمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ»[1] .

الوجهُ الثالثُ : أنَّهُ لو قُدِّرَ أنَّ الاستِماعَ لا يجوزُ ، فلو سَدَّ هو ورفيقُهُ آذانَهُما لم يَعْرِفَا متىٰ يَنْقَطِعُ الصَّوتُ ، فيَتْرُكُ المتبُوعُ سدَّ أُذُنيهِ . الرابعُ : أنَّهُ لم يَعْلَم أنَّ الرَّفيقَ كان بالغًا ؛ أو كان صغيرًا دون البُلوغِ ، والصِّبيانُ يُرَخَّصُ لهم في اللَّعِبِ ما لا يُرَخَّصُ فيه للبالِغِ . الخامِسُ : أنَّ زمَّارَةَ الرَّاعي ليستْ مُطْرِبةً كالشَّبابة التي يَصْنَعُ غيرُ الرَّاعي ، فلو قُدِّرَ الإذْنُ فيها لم يَلزَمْ الإذنُ في الموصُوفِ وما يتبعُهُ مِنَ الأصواتِ التي تفعَلُ في النُّفوسِ فِعلَ حَمِيِّ الكُؤوسِ . السادسُ : أنَّهُ قد ذَكَرَ ابنُ المُنذِرِ اتِّفاقَ العلماءِ علىٰ المنعِ مِنْ إجارَةِ الغناءِ والنَّوحِ ...، فإذا كان قد ذَكَرَ إجماعَ من يَحْفَظُ عنهُ من أهلِ العِلمِ علىٰ إبطالِ إجارَةِ النَّائحةِ والمُغنِّيةِ . والغِناءُ للنِّساءِ في العُرسِ والفَرَحِ جائزٌ . وهو للرَّجُلِ إمَّا مُحرَّمٌ ؛ وإمَّا مكروهٌ ، وقد رخَّصَ فيه بعضُهُمْ ، فكيف بالشَّبابَةِ التي لم يُبِحها أحدٌ من العُلماءِ لا للرِّجال ولا للنِّساء ؛ لا في العُرسِ ولا في غيره ، وإنَّما يُبيحُها مَنْ ليس مِن الأئِمَّةِ المتبوعينَ المَشهورينَ بالإمامةِ في الدِّينِ» اهـ. «مجموع الفتاوىٰ» (٣٠/ ٢١٢-٢١٥) .

(١) رواه الآجري في «تحريم النرد» (١/ ٨٣٢ رقم ٧٦) ، وأبو نعيم في «الأربعين» (٦٠) من قول ابن المُنْكَدِر . ولم أقف عليه مرفوعًا.

وأَمَّا مُخَالَطَةُ النِّسَاءِ الأَجَانِبِ فَحَرَامٌ [1] ؛ قالَ اللهُ تعالَىٰ : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ [النور: ٣٠- ٣١] .

وقال رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لا يَخْلُو رَجُلٌ بِامرَأَةٍ لَيْسَتْ لهُ بِمَحْرَمٍ إلَّا كان الشَّيطانُ ثَالِثَهُما» [2] .

وقالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «النَّظَرُ إلىٰ المَرْأَةِ الحَسْنَاءِ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ

---

(١) قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «ولا رَيْبَ أنَّ تَمْكِين النِّسَاءِ مِن اختلاطِهِنَّ بالرِّجال أصلُ كلِّ بليَّةٍ وشرٍّ ، وهو مِن أعظم أسباب نُزولِ العُقوباتِ العامَّةِ ، كما أنَّهُ مِن أسباب فسادِ أُمورِ العامَّةِ والخاصَّةِ ، واختلاطُ الرِّجالِ بالنِّساءِ سببٌ لكثرةِ الفواحشِ والزِّنا ، وهو مِن أسبابِ الموتِ العامِّ ، والطَّواعينِ المُتَّصِلةِ» اهـ . «الطرق الحُكْمِيَّة» (٢/ ٧٢٤) .

(٢) رواه عبد الرزاق (١٠/ ٣٦٣ رقم ٢١٧٨٧) ، والطيالسي (١/ ٣٤ رقم ٣١) ، وأحمد (١/ ٣١١ رقم ١٧٧) ، والحميدي (١/ ١٦٦ رقم ٣٢) ، والبزار (١/ ٢٧١ رقم ١٦٧) ، والحارث بن أبي أسامة (٢/ ٦٣٥ رقم ٦٠٧) ، والترمذي (٤/ ٣٨ رقم ٢١٦٥) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨/ ٢٨٤ رقم ٩١٧٥، ٩١٧٨-٩١٨٢) ، وأبو يعلىٰ (١/ ١٣٣ رقم ١٤٣) ، وابن حبان (١٢/ ٤٠٠ رقم ٥٥٨٦) ، والحاكم (١/ ١١٤) من حديث عمر رضي الله عنه ، وقد صححه جمع من العلماء منهم : الترمذي ، وابن حبان ، والحاكم ، والألباني .

إِبْلِيسَ مَسْمُومٌ»[1] .

وقالَ عليه السلام في حَقِّ الأَوْلادِ : «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ ، وَاضْرِبُوهُمْ علىٰ تَرْكِهَا لِعَشْرٍ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ في المَضَاجِعِ»[2] .

هذا في حَقِّ الأَخِ مَعَ أُخْتِهِ ، فَكَيفَ بِأَحْمَقَ جاهِلٍ ، وَحَمْقاءَ مِثْلِهِ ؟!

ولَمَّا دَخَلَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ علىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ وهوَ أَعْمَىٰ ، وَعِنْدَهُ زَوْجَتَاهُ أُمُّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةُ ، فقالَ : احْتَجِبَا عنهُ ، فَقَالَتَا

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٧٣ رقم ١٠٣٦٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي .
وله شاهد من حديث حذيفة رضي الله عنه : رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ١٣٧ رقم ٢٧٣) ، والحاكم (٤/ ٣١٣) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٩٢) وفي إسناده الواسطي أيضًا .
وجاء من حديث علي رضي الله عنه وغيره ، وقد ضعفه الألباني كما «الضعيفة» (١٠٦٥) .

(٢) رواه أحمد (١١/ ٣٦٩ رقم ٦٧٥٦) ، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٠١ رقم ٣٥٠١) ، والبخاري في «تاريخه» (٤/ ١٦٨) ، وأبو داود (١/ ٢٣٩ رقم ٤٩٥) ، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٢٩٧) ، والدارقطني (١/ ٤٣٠ رقم ٨٨٧) ، والحاكم (١/ ١٩٧) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٢٠٤ رقم ٣٢٧٥، ٥١٥٧) ، و«الشعب» (١١/ ١٢٩ رقم ٨٢٨٣) ، من حديث عَمرو بن شُعَيبٍ عن أبِيه عن جدِّهِ رضي الله عنه ، وصحَّحَهُ : الحاكم ، وأحمد شاكر ، والألباني .

يا رَسُولَ اللهِ ، أَلَيسَ بِأَعْمَىٰ لا يُبْصِرُنَا ولا يَعْرِفُنَا ؟ فقالَ : «أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ، أَلَسْتُمَا تَنْظُرَانِهِ وَتَعْرِفانِهِ؟»[(١)] .

هذا وَهُما زَوْجَتا النَّبِيِّ ﷺ ، وهُوَ شاهِدٌ وَحاضِرٌ ، وابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ صَحابِيٌّ أَعْمَىٰ ، وَقَدْ أَثْنَىٰ عليه اللهُ تَعالىٰ في كتابِهِ بِقَوْلِهِ تَعالىٰ : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ ﴾ [عبس] ، وهذا عِتَابٌ مِنَ اللهِ تَعالىٰ لِنَبِيِّهِ في حَقِّهِ حينَ أَعْرَضَ عنهُ لَمَّا أَتاهُ .

وقال الإمامُ الشَّافِعِيُّ ، وأَبو حَنِيفَةَ ، وأَحمدُ ، ومالِكٌ - رَحْمَةُ اللهِ عليهِمْ أَجْمَعِينَ - في القَضِيبِ[(٢)] : «أَنَّ الزَّنَادِقَةَ

---

(١) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/ ٨٢ رقم ١٨٤٨) ، وأحمد (٤٤/ ١٥٩ رقم ٢٦٥٣٧) ، وأبو داود (٤/ ٢٣٣ رقم ٤١١٢) ، والترمذي (٤/ ٤٨١ رقم ٢٧٧٨) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨/ ٢٩٣ رقم ٩١٩٧) ، وأبو يعلىٰ (١٢/ ٣٥٣ رقم ٦٩٢٢) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٦٥ رقم ٢٨٨) ، وابن حبان (١٢/ ٣٨٧ رقم ٥٥٧٥) ، والبيهقي في «الكبري» (١٤/ ٤٢ رقم ١٣٦٥٥) من حديث أم سلمة ﵂ .
والحديث صحَّحه : الترمذي ، وابن حبان .

(٢) **كتب في هامش الأصل** : «أي : الشَّجرُ التي يَضربُ بها العربُ بعضَها علىٰ بعض ليحصلَ الصَّوتُ» اهـ .
والقضيب هو : الغُصنُ المقطوع . «المصباح المنير» (٤١٣) .
والقضيب يُغبِّرونَ به عند إنشادِ الشِّعرِ بضَرْبِه بمخدَّةٍ أو بالتُّراب . «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣٠٦) .
=

أَخْرَجَتْهُ ؛ لِيَشْغَلُوا بِهِ عنِ القُرآنِ»[1] .

وقال الشَّافعيُّ : «خَلَّفْتُ خَلْفي بِالعِراقِ شيئًا يُقالُ لهُ : التَّغْبِيرُ ، أَخْرَجَتْهُ الزَّنادِقَةُ ؛ لِيَشْغَلُوا بِهِ عنِ القُرآنِ ، وهو القَضِيبُ»[2] .

وما غَنَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ ولا غُنِّيَ لهُ ، ولا رَقَصَ ولا رُقِصَ لهُ ، ولا زَمَّرَ ولا زُمِّرَ لهُ ، ولا لأبي بكرٍ ، ولا لِعُمَرَ ، ولا عُثمانَ ،

قال الأزهري : «وقد يُسمَّىٰ ما يُقرأُ بالتَّطريبِ مِنَ الشِّعرِ في ذِكرِ الله تعالىٰ تَغبيراً ، كَأَنَّهُمْ إِذا تَنَاشَدوها بالألحانِ طَرِبوا ، فرَقَصوا وأرْهَجوا ، فَسُمُّوا مُغبِّرَةً بِهذا المعنىٰ» ثم ذَكَرَ قولَ الشَّافعي . «تهذيب اللغة» (٨/ ١٢٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والتغبير هُوَ الضَّرْب بالقضيب ، غبَّرَ أَي : أثارَ غُبارًا ، وهو آلةٌ مِن الآلات التي تُقرَنُ بتلحين الغناء . والشَّافعيُّ بكمالِ عِلمِه وإيمانِه عَلِمَ أنَّ هذا مِمَّا يصُدُّ القُلوب عن القرآنِ ، ويُعوِّضُها بِهِ عنهُ ، كما قد وقعَ» . «الاستقامة» (١/ ٢٣٨) .

(١) انظر : «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٤/ ١٢٥) ، و«المدخل» لابن الحاج (٣/ ١٠٠-١٠١) .

(٢) رواه الخلال في «الأمر بالمعروف» (٧٢) ، وابن أبي حاتم (٢٣٥) ، والآبري (٥٢) ، والبيهقي (١/ ٢٨٣) ثلاثتهم في كتبهم في «مناقب الشافعي» ، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٤٦) ، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٥٤٢) ، وابن عساكر في «ذم الملاهي» (١٤) ، والمقدسي في «اتباع السنن» (٢٨) .

ولا عليٍّ ، ولا أحدٍ مِنَ الصَّحابةِ ، ولا التَّابعينَ ، ولا تابِعيهِمْ ، ولا الأئمَّةِ الأربعةِ : الشَّافِعيِّ ، وأبِي حنيفَةَ ، وأَحمدَ ، ومالِكٍ ، ولو كان هذا دِينًا ما سَبقناهُمْ إليهِ ، ولا كانُوا تَرَكُوهُ ، بل كانُوا فَعَلُوهُ وَحَثُّوا عليهِ[1] .

---

(١) كتب في هامش الأصل : «استماع صوت الملاهي كالضربِ بالقضيبِ ، ونحو ذلك حرامٌ ؛ لقوله ﷺ : «استماع الملاهي معصيةٌ ، والجلوسُ عليها فسقٌ ، والتلذذ بها كفرٌ» اهـ .
قلتُ : الحديث عزاهُ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» إلىٰ أبي الشيخ مرسلًا (٧٤٢) .

وَأَمَّا الرَّقْصُ : فَخَلاعَةٌ ، ولا يَرْضَىٰ بها مَنْ لَهُ مُرُوءَةٌ ولا عَقْلٌ [(١)] ، وَقَالَ الحَلِيمي [(٢)] في «شُعَبِ الإِيمَانِ» : «ما كانَ فيه تَثَنٍّ وَتَكَسُّرٌ حينَ يُبايِنُ أخلاقَ الذُّكُورِ ، فهوَ حرامٌ علىٰ الرِّجالِ ، وهو شرٌّ مِنَ التَّصْفيقِ ، وقد جَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلنِّساءِ [(٣)] ، فلا يَنْبَغي للرِّجالِ أَنْ يُصَفِّقُوا ، فَأَوْلىٰ أَنْ لا يكونَ لَهُمُ الرَّقْصُ الذي ما فيه مِنَ التَّخَنُّثِ أَعْظَمُ مِنَ التَّصْفيقِ .

---

(١) قال الإمام الطَّرطوشي المالكي -رَحِمَهُ اللهُ- : «مذهَبُ الصُّوفيَّةِ بطَالَةٌ وجَهَالَةٌ وضلالةٌ ، وما الإسلامُ إلَّا كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسُولِهِ ، وأمَّا الرَّقصُ والتَّواجُدُ ، فأَوَّلُ مَنْ أَحدَثَهُ أصحابُ السَّامِرِيِّ ، لَمَّا اتَّخذَ لهم عِجلًا جسدًا لهُ خُوارٌ ، قامُوا يرقُصُونَ حَوَالَيْهِ ويَتَواجدونَ ، فهو دينُ الكُفَّارِ وعُبَّادِ العِجْلِ ، وأَمَّا القَضِيبُ فأَوَّلُ مَنِ اتَّخَذَهُ الزَّنادقةُ ؛ ليَشْغَلوا به المُسلمينَ عن كتابِ اللهِ تعالىٰ ، وإنَّما كان يَجْلِسُ النَّبيُّ ﷺ مع أصحابِهِ كأَنَّما علىٰ رُؤوسِهم الطَّيْرُ مِنَ الوَقارِ ، فينبغي للسُّلطانِ ونُوَّابِه أَنْ يَمنَعهم مِن الحُضورِ في المساجِدِ وغيرها ، ولا يَحِلُّ لأحدٍ يُؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ أَنْ يَحْضُرَ معهُمْ ، ولا يُعينَهُمْ علىٰ باطِلِهِمْ . هذا مذهَبُ مالِكٍ ، وأبي حنيفَةَ ، والشَّافعيِّ ، وأحمدَ بن حنبلٍ ، وغيرِهِمْ مِن أئمةِ المسلمين» . نقله القرطبي في «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤/ ١٢٥) .

(٢) في الأصل : «المحاسبي» ، وهو وهمٌ من الناسخ .

(٣) رواه البخاري (١/ ١٣٧ رقم ٦٨٤) ، ومسلم (١/ ٣١٦ رقم ٤٢١) من حَدِيثِ سَهْلٍ ﷺ ولفظه : «مَنْ رَابَهُ شيءٌ في صلاتِهِ فليُسَبِّح ، فإنَّهُ إذا سَبَّحَ الْتُفِتَ إليه ، وإنما التَّصفيقُ للنِّساءِ» .

وفيهِ عِلَّةٌ أُخرَىٰ : تَعُمُّ الرِّجالَ والنِّساءَ ، وهوَ أَنَّ ذلِكَ بَلَهٌ وَعَيْبٌ مِنَ المَرْءِ بِجَوَارِحِهِ ، وليسَ ذلكَ بِمَمْلُوكٍ لأَحَدٍ مِنْ نَفْسِهِ ؛ لأَنَّهُ باطِلٌ ، كما أَنَّ لَطْمَ الوُجُوهِ وَضَرْبَ الخُدُودِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ مِنْ نَفْسِهِ ؛ لأَنَّهُ باطِلٌ ، فالتَّلَذُّذُ بِالباطِلِ كالتَّأَلُّمِ بِالباطِلِ»[1] .

(١) «شُعَبِ الإيمان» تأليفه (٣/ ١٣، ٩٦) .

أَمَّا التَّصْفيقُ فَحَرامٌ ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال : ٣٥] . قال أهلُ التَّفسيرِ : «المُكاءُ : التَّصفيرُ ، والتَّصديَةُ : التَّصْفِيقُ»[1] .

وَبَلَغَني أَنَّ هؤلاءِ الزَّنادِقَةَ يَدْخُلُونَ المَساجِدَ يُغَنُّونَ فيها وَيَرْقُصُونَ ، وما بُنِيَتِ المَساجِدُ لِهَذَا ، إِنَّمَا بُنِيَتْ لِتِلاوَةِ القرآنِ والصَّلاةِ ، وقد نَهَىٰ رسُولُ اللهِ ﷺ عنْ إنشادِ الضَّالَّةِ في المسجِدِ فقالَ : «مَنْ سَمِعْتُمُوهُ يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي المَسْجِدِ فَقُولُوا : لا وَجَدْتَ ، إِنَّ المَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»[2] .

وقالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ في المَسْجِدِ : مَنْ رَأَىٰ لِيَ الجَمَلَ الأَحْمَرَ ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أَيُّهَا النَّاشِدُ غَيْرُكَ الوَاجِدُ»[3] .

---

(١) انظر التفاسير التالية : الطبري (١١/ ١٦٢) ، وابن أبي حاتم (٥/ ١٦٩٦) ، والقرطبي (٩/ ٤٩٨) ، وابن كثير (٤/ ٥٢) ، والسيوطي (٧/ ١١٥) ، و«موسوعة التفسير بالمأثور» (١٠/ ٥٨) .

(٢) رواه مسلم (١ / ٣٩٧ رقم ٥٦٨) مِن حديث أبي هُريرةَ رضي الله عنه .

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١٤٨ رقم ١٧٨٥) ، والفاكهاني في «أخبار مكة» (٢/ ١٢١ رقم ١٢٧١) بهذا اللفظ مرسلًا .

ورواه مسلم (١ / ٣٩٧ برقم ٥٦٩) من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه بِلَفْظٍ مُقارِبٍ .

فإذا كان هذا في إِنْشَادِ الضَّالَّةِ وهو مُباحٌ ، فكيفَ بالحَرَامِ ؟!!

وَنَهَىٰ عَنْ إِنْشَادِ الشِّعْرِ في المَسجِدِ ، فقالَ : «فَضَّ اللهُ فَاكَ»[1] .

وقالَ ﷺ : «نَزِّهُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ ، وَرَفْعَ أَصْوَاتِكُمْ ، وَبَيْعَكُمْ وَشِرَاءَكُمْ ، وَسَلَّ سُيُوفِكُمْ»[2] .

وقالَ ﷺ : «إذا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَبِيعُ فِي المَسْجِدِ ، فَقُولُوا :

---

(١) رواه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/١٠٣ رقم ١٤٥٤) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٣ رقم ١٥٣) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٠٥ رقم ١٤١٨) من حديث ثوبان .
وضعَّفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٥٩٢) .
بل الثابتُ أنَّ حسَّانَ بن ثابتٍ ﷺ كان يُنشِدُ الشِّعرَ في المسجدِ بين يدي رسول الله ﷺ كما رواه البخاري (١/٩٨ رقم ٤٥٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٣٢ رقم ٢٤٨٥) .

(٢) رواه ابن ماجه (١/٢٤٧ رقمِ ٧٥٠) ، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٥٧ رقم ١٣٦) ، و«مسند الشاميين» (٤/ ٣٢١ رقم ٣٤٣٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠/٢٩٨ رقم ٢٠٢٩٤) من حديث واثِلَةَ بن الأسقعِ ﷺ . والحديثُ ضعَّفهُ البُوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٩٥) ، والألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٨٦) .

لا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ»[(١)] .

وقالَ تعالَىٰ : ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [النور : ٣٦] ، ما قالَ : يُذْكَرُ فيها الغِناءُ ، ويُرْقَصُ فيها .

ولا يَفْعَلُ هذا إلَّا ضالٌّ مُبْتَدِعٌ ، -أَعاذَنا اللهُ وإيَّاكُمْ مِنَ الأَهْوَاءِ المُضِلَّةِ وَالبِدَعِ ، وَنَعُوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلَانِ-[(٢)] .

---

(١) رواه الترمذي (٢ /٥٨٦ رقم ١٣٢١) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٧٧ رقم ٩٩٣٣) ، والدارمي (٢/ ٨٨٠ رقم ١٤٤١) ، وابن حبان (٤/ ٥٢٨ رقم ١٦٥٠) ، والحاكم (٢/ ٥٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٥/ ١٨٠ رقم ٤٤٠١) . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصحَّحهُ ابن حبان ، والحاكم ، والألباني .

(٢) انظر في تحريم الرَّقص والتَّواجد والغِناء : «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (٥٢٨-٥٨٢) ، «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» للقرطبي (ت: ٦٥٦هـ) ، و«النهي عن الرقص والسماع» للدشتي (ت: ٦٦٥هـ) -وقد ذكر محققه عشرات المصنَّفات في التحريم (١/ ١٠١-١١٣)- ، و«إغاثة اللهفان» (١/ ٢٢٥-٢٦٨ ط الفقي) ، و«الكلام علىٰ مسألة السماع» لابن القيم ، و«تحريم آلات الطرب» للألباني ، وغيرها كثيرٌ جدًّا .

وَأَمَّا مَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ أَجْمَعينَ مِنَ الحُرُوبِ وَالوَقائِعِ :

فلا يَجُوزُ الخَوْضُ فيها ولا الكلامُ ؛ لأَنَّهُمْ كانُوا فيها مُتَأَوِّلِينَ .

وقالَ ﷺ : «ثلاثٌ إِذَا ذُكِرُوا فَأَمْسِكُوا : إذا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا ، وَإِذَا قُرِئَ القُرْآنُ فَأَمْسِكُوا ، وإِذَا ذُكِرَ أَصحابِي فَأَمْسِكُوا»[1] .

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة (٢/ ٧٤٨ رقم ٧٤٢ البغية) ، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨ رقم ١٠٤٤٨) ، وابن بطة (١/ ٢٣٩ رقم ١٢٧٥) ، (٢/ ٣٠٨ رقم ١٩٨٢ ط الأثيوبي) ، وابن أبي زمنين (٢٦٦ رقم ١٨٦) ، واللالكائي (٧/ ١٣٢٤ رقم ٢٣٥١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) ، وفي «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٠١ رقم ٤٧٨٤) ، و«الإمامة» (٣٧٥ رقم ١٩٨) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٧٩٥ رقم ١٤٨١) ، والخطيب في «القول في النجوم» (١٧٧) ، والبيهقي في «القدر» (٢٩١ رقم ٤٤٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه .
والحديثُ حسَّنهُ جماعة من أهل العلم منهم : ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٨٦) ، وصحَّحه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٤٢ رقم ٣٤) .
قال الإمام السمعاني الشافعي في «تفسيره» (٥/ ٤٠٣) : «والمرادُ به : الإمساكُ عن ذِكرِ المَساوئ ، لا عن ذِكْر المَحاسِنِ» .

وَقَالَ ﷺ «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[1] .

وقالَ ﷺ : «جِدَالٌ في القُرْآنِ كُفْرٌ»[2] ، «مِرَاءٌ في القُرْآنِ كُفْرٌ»[3] .

فعليكَ أَيُّها السَّائِلُ بهذا الاعتِقادِ فَالْزَمْهُ .

وَأَدِّ فَرَائِضَ اللهِ تَعالىٰ ، وإذا اجْتَنَبْتَ ما نَهَاكَ اللهُ عنهُ تكُونُ مُقَرَّبًا عِندَ اللهِ مُطيعًا ، ويُدْخِلُكَ الجنَّةَ ، جنَّةَ النَّعِيمِ ، ولا تَزِغْ

---

(١) رواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٩٢٥ رقم ١٧٦٠) ، والسِّلفي في «المشيخة البغدادية» (١/ ٤٣٤ رقم ١٠٣٤) من حديث جابر رضي الله عنه . وحكم ابن حزم في «الإحكام» (٥/ ٦٤) ، (٦/ ٨٢) ، والألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٢) بأنه موضوع .

(٢) رواه أحمد (١٢/ ٤٧٦ رقم ٧٥٠٨) ، (١٦/ ١٥٥ رقم ١٠٢٠٢، ١٠٤١٤) ، وابن أبي شيبة (١٥/ ٥٢١ رقم ٣٠٧٩٥) ، وأبو يعلىٰ (١٠/ ٣٠٣ رقم ٥٨٩٧) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٢٦٣ رقم ١٣٠٥) عن أَبِي هريرة رضي الله عنه ، وصَحَّحه الألباني .

(٣) رواه أحمد (١٣/ ٢٤١ رقم ٧٨٤٨) ، (١٦/ ١٣٣ رقم ١٠١٤٣) ، وأبو داود (٥/ ١٠ رقم ٤٦٠٣) ، والبزار (١٤/ ١٥٦ رقم ٧٦٨٨، ٨٠٠٩) ، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٦١ رقم ٢٤٧٨) ، وابن حبان (٤/ ٣٢٤ رقم ١٤٦٤) ، والحاكم (٢/ ٢٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وصحَّحه الألباني .

فتهلكَ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام] .

تَمَّتِ العَقِيدَةُ بِحَمْدِ اللهِ وَمَنِّهِ[1] .

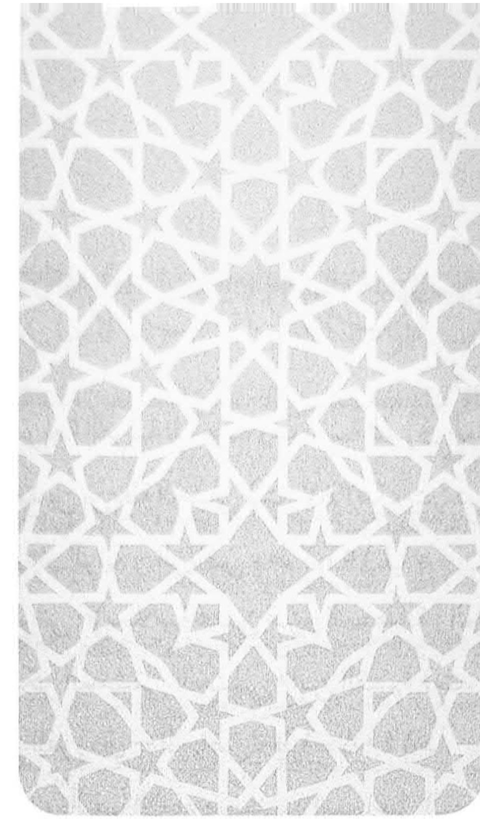


(١) كان الفراغُ من تحقيق هذه الرسالة ومقابلة نسختها ، وكتابة مقدمتها ، وصنع فهارسها في التاسع من ربيع الثاني لعام ١٤٤٤هـ .
والحمد لله على البدء والختام ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

د. دغش بن شبيب العجمي

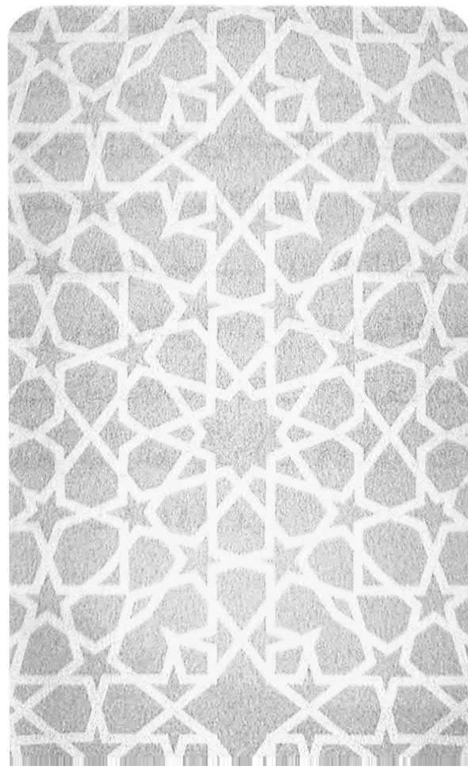
كان الله له



الفهارس العامة

فهرس المراجع

فهرس الموضوعات



فهرس المراجع

١- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة»، تأليف الإمام عبيد الله بن محمد بن بن بطة الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ)، ت: د. رضا بن نعسان معطي، كتاب الإيمان، دار الراية - الرياض، ط ٢، ١٤١٥هـ.

٢- «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»، تأليف الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي «ابن القيم» (ت: ٧٥١هـ)، ت: د. عواد المعتق، مطابع الفرزدق - الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣- «الأدب المفرد»، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ت: الشيخ العلامة الإمام ناصر الدين الألباني، دار الصّديق - السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ.

٤- «الأربعون حديثاً»، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: بدر البدر، مكتبة المعلا -الكويت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

* وطبعة أخرى ضمن «الجامع لكتب الآجري»، جمع وتحقيق عادل آل حمدان، دار اللؤلؤ بيروت، ط ١، ١٤٤٠هـ.

٥- «الاستقامة»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط ٢، ١٤١١هـ.

٦- «الأسماء والصفات»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي بجدة، ط ١، ١٤١٣هـ.

٧- «أسنى المطالب في شرح روض الطالب»، تأليف زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تصوير دار الكتاب الإسلامي.

٨- «الإصابة في بيان عقيدة أهل السنة في الصحابة»، تأليف د. دغش بن شبيب العجمي، دار النصيحة المدينة النبوية، ط ٤، ١٤٣٦هـ.

٩- «أصول السنة»، تأليف الإمام محمد بن عبد الله الشهير بابن زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، ت: عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٠- «اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث»، تأليف الحافظ الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ت: د. ناصر الجديع، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

١١ - «إعلام الموقِّعين عن رب العالمين» ، تأليف الإمام ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) ، ت : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، ١٩٧٣م .
١٢ - «الأم» ، تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، ت : محمد زهري النجار ، تصوير دار المعرفة .
١٣ - «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، تأليف الإمام أبي بكر الخلال (ت: ٣١١هـ) ، ت : د. يحيىٰ مراد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
١٤ - «الانتصار لأصحاب الحديث» ، تأليف الإمام أبي المظفر السمعاني الشافعي (ت: ٤٨٩هـ) ، جمع د . محمد حسين الجيزاني ، دار أضواء المنار ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
١٥ - «البداية والنهاية» ، تأليف الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بإشراف د . عبد الله التركي ، دار هجر -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
١٦ - «البدع والنهي عنها» -كتاب فيه ما جاء في البدع- ، تأليف الإمام محمد بن وضاح (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
١٧ - «بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧ هـ) ، ت : د. حسين الباكري ، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
١٨ - «تاريخ الإسلام» ، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : بشار عواد معروف ، دار الغرب ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
١٩ - «التاريخ الكبير» ، تأليف الإمام البخاري ، مصور عن الطبعة الهندية .
٢٠ - «تحريم النرد» ، تأليف الإمام الآجري (ت: ٣٦٠هـ) ، ضمن «الجامع لكتب الآجري» ، جمع وتحقيق عادل آل حمدان ، دار اللؤلؤ بيروت ، ط ١ ، ١٤٤٠هـ .
٢١ - «تعظيم قدر الصلاة» ، تأليف الإمام محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار-المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
٢٢ - تفسير الطبري - «جامع البيان عن تأويل القرآن» - ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بإشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٢٣ - «تفسير القرآن العظيم» ، تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت : ٧٧٤هـ) ، ت : سامي السّلامة ، دار طيبة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٢٤- «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين»، تأليف الإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، ت: أسعد الطيب، مكتبة الباز مكة المكرمة، ط ٢، ١٤١٩هـ.
٢٥- «تفسير القرآن»، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، ت: د. مصطفىٰ مسلم محمد، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
٢٦- «تفسير القرآن»، تأليف الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، ت: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر -المدينة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٢٧- «تفسير القرآن»، تأليف الإمام أبي المظفر منصور السمعاني الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، ت: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٨- «التكملة لوفيات النقلة»، تأليف زكي الدين عبد العظيم المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١هـ.
٢٩- «تلبيس إبليس»، للحافظ عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: أ.د. أحمد المزيد، أ.د. علي السحيباني، ط ١، مدار الوطن الرياض، ١٤٣٧هـ.
٣٠- «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء»، تأليف أبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، د: عزة حسن، دار طلاس دمشق، ط ٢، ١٩٩٦م.
٣١- «التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد»، تأليف الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مصورة عن الطبعة الأولىٰ - المغرب.
٣٢- «تهذيب اللغة»، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، ت: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر -القاهرة، سنة ١٩٦٦م.
٣٣- «التوحيد وإثبات صفات الرب»، تأليف إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ت: د. سمير الزهيري، دار المغني الرياض، ط٢، ١٤٣٢هـ.
٣٤- «الجامع لأحكام القرآن»، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ): ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٣٥- «جامع بيان العلم وفضله»، للحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.

٣٦- «الجامع لشعب الإيمان»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٣٧- «جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وتحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٣٨- «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح»، تأليف الإمام ابن القيم، ت: علي الشربجي وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٣٩- «الحُجَّة في بيان المَحَجَّة»، تأليف الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، ت: د. محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية -الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
٤٠- «حديث علي بن حجر السَّعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني (ت: ١٨٠هـ)»، ت: عمر السفياني، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
٤١- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولىٰ (١٣٧٥هـ).
٤٢- «الدارس في تاريخ المدارس»، تأليف عبد القادر النعيمي الدمشقي (ت: ٩٢٧هـ)، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
٤٣- «درء تعارض العقل والنقل»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ٢، ١٤١١هـ.
٤٤- «ذم الكلام وأهله»، تأليف شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ)، ت: د. عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٦هـ.
٤٥- «ذم الملاهي»، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨٠هـ)، ت: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
٤٦- «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ت: دغش العجمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، ودار البخاري- قطر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٤٧- «الرد علىٰ المنطقيين»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، إدارة ترجمان السنة باكستان، ط ٢، ١٣٩٦هـ.

٤٨- «الرسالة» ، تأليف الحافظ أبي عبد الله محمد الأصبهاني الدقاق (ت: ٥١٦هـ) ، ت : د . جمال عزون ، مكتبة المنهاج الرياض ، ط ١ .
٤٩- «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» ، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ) ، ت : دغش العجمي ، مكتبة الإمام أحمد - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
٥٠- «رسالة المسترشدين» ، تأليف الحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : عبد الفتاح أبو غدة ، المطبوعات الإسلامية حلب ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ .
٥١- «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ، تأليف العلامة يحيىٰ بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) ، ت: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٢هـ .
٥٢- «زاد المسير في علم التفسير» ، تأليف الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت: شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ .
٥٣- «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ، تأليف المُحَدِّث محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف الرياض ، والمكتب الإسلامي - بيروت .
٥٤- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
٥٥- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية - الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
٥٦- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) -قسم التفسير - ، ت : د . سعد بن عبد الله الحميِّد ، دار الصميعي -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٥٧- «السنن» ، تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : عزت الدعاس ، وعادل السيد ، دار ابن حزم - بيروت ، ١٤١٨هـ .
٥٨- «السنن - «الجامع الكبير» - ، تأليف الحافظ محمد بن عيسىٰ الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ .
٥٩- «السنن» -المجتبىٰ- ، تأليف الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، اعتناء : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
٦٠- «السنن» ، تأليف الحافظ محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

٦١- «السنن» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المغني - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
٦٢- «السنن» ، تأليف الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وحسن شلبي ، وعبد اللطيف حرز الله ، وأحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
٦٣- «السنن الكبرى» ، تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، ت : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ .
٦٤- «السنن الكبرى» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت: د . عبد الله التركي -مركز هجر للبحوث والدراسات- القاهرة ، دار عالم الكتب الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .
٦٥- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» ، تأليف الحافظ أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ) ، ت : د . رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٦٦- «السنة» ، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ د. باسم الجوابرة ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٦٧- «السنة» ، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ) ، ت : د . محمد بن سعيد القحطاني ، رمادي للنشر -الدمام ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .
٦٨- «السنة» ، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ) ، ت : د . عبد الله بن محمد البصيري ، دار العاصمة -الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
٦٩- «السنة» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت:٣١١هـ) ، ت : د.عطية الزهراني ، دار الراية - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٧٠- «سير أعلام النبلاء» ، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
٧١- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ، تأليف الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت: ٤١٨هـ) ، ت : د . أحمد بن سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .
٧٢- «شرح السنة» ، تأليف الإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .

٧٣- «شرح عقيدة أهل السنة والجماعة»، تأليف شيخنا العلامة ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، مؤسسة ابن عثيمين، ط ١، ١٤٣٧هـ.

٧٤- «شرح العقيدة الطحاوية»، تأليف ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، ت: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٥، ١٤١٣هـ.

٧٥- «شرح مشكل الآثار»، تأليف العلامة أبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

٧٦- «الشريعة»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٧- «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: عمر الحفيان، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٧٨- «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري»، تأليف الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني، دار الصديق -السعودية، ط، ١٤١٥هـ.

٧٩- «صحيح ابن حبان»، تأليف الإمام محمد بن حِبَّان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.

٨٠- «صحيح ابن خزيمة»، تأليف الإمام ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ت: محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.

٨١- «صحيح البخاري»، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنىٰ به: د. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٨٢- «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري»، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨٣- «صحيح سنن أبي داود»، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي -بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٨٤- «صحيح سنن أبي داود وضعيفه» -الأم-، تأليف العلامة محمد ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٨٥- «صحيح مسلم»، تأليف الإمام مسلم بن حجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - تركيا، ط ١، ١٣٧٤هـ.

٨٦- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٨٧- «طبقات الشافعية»، تأليف الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٦هـ)، ت: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي - بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.
٨٨- «طبقات الشافعية»، لأبي بكر ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ)، ت: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٨٩- «طبقات الشافعية الكبرى»، تأليف عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي (ت: ٧٧١هـ)، ت: د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو، دار هجر -القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٩٠- «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»، تأليف الإمام ابن القيِّم (ت: ٧٥١هـ)، ت: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٩١- «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم»، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي -بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٩٢- «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج»، تأليف الحافظ عمر بن علي الشافعي «ابن الملقن» (ت: ٨٠٤هـ)، ت: عز الدين هشام البدراني، دار الكتاب - الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ.
٩٣- «العقيدة الواسطية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. دغش العجمي، مكتبة أهل الأثر الكويت، ط ٣، ١٤٣٥هـ.
٩٤- «العيال»، تأليف الإمام ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، ت: د. نجم خلف، دار ابن القيم - الدمام، ط ١، ١٤١٠هـ.
٩٥- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، تأليف الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٧هـ.
٩٦- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، تأليف الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات الإمام عبد العزيز بن باز، دار الريان - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٩٧- «فضائل الصحابة»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، ت: د. وصي الله ابن محمد عبَّاس، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
٩٨- «القدر وما ورد في ذلك من الآثار»، تأليف الإمام عبد الله بن وهب (ت: ١٩٧هـ)، ت: عمر بن سليمان الحفيان، دار العطاء -الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٩٩- «القدر» ، تأليف الإمام أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت: ٣٠١هـ) ، ت : عبد الله بن حمد المنصور ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٠٠- «القضاء والقدر» ، تأليف أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : محمد آل عامر مكتبة العبيكان -الرياض، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

١٠١- «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، ت : خليل الميس ، المكتب الإسلامي بيروت .

١٠٢- «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» ، تأليف شمس الدين محمد بن طولون الصالحي (ت: ٩٥٣هـ) ، ت : محمد إبراهيم الحسين ، دار أروقة للدراسات الأردن ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

١٠٣- «القول المفيد على كتاب التوحيد» ، تأليف شيخنا ابن عثيمين ، ت : د. سليمان أبا الخيل ، ود . خالد المشيقح ، دار ابن الجوزي الدمام ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٠٤- «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» ، تأليف العلامة أحمد بن عمر أبو العباس القرطبي (ت: ٦٥٦هـ) ، ت : د. عبد الله الطريقي ، مؤسسة تبوك القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠١٠هـ .

١٠٥- «كف الرعاع عن محرمات السماع» طبع مع «الزواجر عن اقتراف الكبائر» ، لابن حجر المكي الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ) ، تصوير دار الفكر عن الطبعة الهندية .

١٠٦- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المنهاج جدة ، ط ١ ، ١٤٣٦هـ .

١٠٧- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ) ، جمع : الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم النجدي ، الدار السلفية - مصر .

١٠٨- «المختارة» -المستخرج من الأحاديث المختارة- ، تأليف العلامة ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) ، ت : أ . د . عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة المكرمة ، ط ٥ ، ١٤٢٩هـ .

١٠٩- «المدخل» ، تأليف ابن الحاج المالكي (ت: ٧٣٧هـ) ، دار التراث .

١١٠- «المدخل إلى الصحيح» ، تأليف الحافظ الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) ، ت : الشيخ د . ربيع بن هادي المدخلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

١١١- «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ

١١٢- «المدارس الأشعرية دراسة مقارنة»، تأليف د. محمد الشهري، دار الهدي النبوي بالمنصورة، ودار الفضيلة، ط ١، ١٤٣٦هـ.

١١٣- «مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع»، تأليف العلامة صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت: ٧٣٩هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١١٤- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه»، رواية حرب بن إسماعيل الكرماني، ت: د. ناصر السلامة، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

١١٥- «المستدرك علىٰ الصحيحين»، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، دائرة المعارف العثمانية.

١١٦- «المسند»، تأليف الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ)، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار السقا -دمشق، ط ١، ١٩٩٦م.

١١٧- «المسند»، تأليف الحافظ علي بن الجعد الجوهري (ت: ٢٣٠هـ)، ت: عبد [الهادي] بن عبد القادر، مكتبة الفلاح - الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١١٨- «المسند»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١٩- «المسند»، تأليف الإمام إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)، ت: د. عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان -المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٢هـ.

١٢٠- «المسند»، تأليف الحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت:٢٠٤هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢١- «المسند»، تأليف الحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي التميمي (ت: ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٢٢- «المسند» -البحر الزخار-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (ت: ٢٩٢هـ)، ت: الشيخ د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٩هـ.

١٢٣- «مسند الشهاب»، تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.

١٢٤- «مسند الشاميين» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
١٢٥- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» -للرافعي- ، تأليف العلامة أحمد بن محمد المقري الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) ، ت : د . عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف القاهرة ، ط ٢ .
١٢٦- «المُصنَّف» ، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
١٢٧- «المُصَنَّف» ، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ) ، ت : محمد عوامة ، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ .
١٢٨- «المعجم الأوسط» ، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت : طارق عوض الله ، وعبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين -القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
١٢٩- «معجم البلدان» ، تأليف العلامة شهاب الدين ياقوت الحموي (ت : ٦٢٦هـ) ، دار صادر -بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٥م .
١٣٠- «المعجم الصغير» ، تأليف الإمام الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : محمد شكور الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ودار عمار الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
١٣١- «المعجم الكبير» ، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .
١٣٢- «المعجم الكبير» - المجلد (١٣) - ، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت: فريق من الباحثين -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
١٣٣- «معرفة الصحابة» ، تأليف أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
١٣٤- «المعين على تفهم الأربعين» ، تأليف الحافظ عمر بن علي الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ) ، ت : د. دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ .
١٣٥- «المفهم لما أشكل من تلخيصِ كتاب مُسلم» ، تأليف العلامة أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦هـ) ، ت : جماعة من المحققين ، دار ابن كثير سوريا ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

١٣٦- «الموسوعة الفقهية» ، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة الكويت .

١٣٧- «موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر » ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٠هـ) ، ت : حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد -الرياض، ط ٣ ، ١٤١٩هـ .

١٣٨- «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) -رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (ت: ٢٤٤هـ) - ، ت : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ٢، ١٤١٧هـ .

١٣٩- «الموضوعات» ، تأليف العلامة ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت : نور الدين بن شكري ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٤٠- «المنتخب» ، تأليف الحافظ عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ) ، ت : مصطفىٰ العدوي ، دار الأرقم - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

١٤١- «النهاية في غريب الحديث» ، تأليف لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، ت : محمود الطناحي ، طاهر الزاوي ، تصوير دار الفكر - لبنان .

١٤٢- «الوافي بالوفيات» ، تأليف المؤرخ صلاح الدين الصفدي خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ) ، ت : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفىٰ ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .



فهرس الموضوعات



